

تأثير الخصائص التشغيلية للشركة وخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية

د/ ياسر سعيد قنديل^١

مدرس المحاسبة و المراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة تأثير فعالية لجنة المراجعة كإحدى الآليات الداخلية للحكومة على فترة إصدار تقرير المراجعة، وكذلك تأثير مجموعة من المتغيرات المعدلة المرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة، والمرتبطة بخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باشتقاق فروض البحث من خلال استعراض العديد من الدراسات السابقة. وقد تم اختبار فروض البحث من خلال إجراء دراسة تطبيقية باستخدام بيانات عينة مكونة من ١٠٠ شركة من الشركات غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير عكسي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، مما يعني قبول فرض الدراسة الأول. كما أن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة يختلف باختلاف حجم الشركة محل المراجعة، وحجم مكتب المراجعة، ودرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ولكنه لا يتأثر بربحية الشركة محل المراجعة، وبالتالي تم قبول الفروض الثاني والرابع والخامس وعدم قبول فرض الدراسة الثالث.

وبالنسبة لتنوع عمليات الشركة وأثره على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، فقد قام الباحث بإجراء تحليل إضافي بإدخال متغير تنوع عمليات الشركة كمتغير مُعدل لعلاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، أما المتغيرات المعدلة المعنوية في نموذج التحليل الأساسي فقد تم معالجتها في نموذج التحليل الإضافي على أنها متغيرات رقابية. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لتنوع عمليات الشركة من خلال مؤشر وجود عمليات تصدير في الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، كما أن التفاعل بين درجة تنوع عمليات الشركة وفعالية لجنة المراجعة ليس له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة. وللتحقق من دقة النتائج الرئيسية للبحث قام الباحث بإجراء تحليل حساسية، حيث تم استخدام مقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة، ومقياس بديل لفعالية لجنة المراجعة، وتم إعادة تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وكانت النتائج متطابقة إلى حد كبير مع نموذج التحليل الأساسي.

الكلمات المفتاحية: فترة إصدار تقرير المراجعة، فعالية لجنة المراجعة، الخصائص التشغيلية للشركة، خصائص مكتب المراجعة.

Abstract

This research aimed to study the effect of audit committee effectiveness as one of the internal mechanisms of governance on audit report lag, as well as the effect of a set of moderator variables related to the operational characteristics of the company and audit firm characteristics on the relationship between audit committee effectiveness and audit report lag. To achieve this goal, the researcher derived the hypotheses of the research by reviewing the previous studies. To test the hypotheses, an empirical study has conducted using sample data of 100 companies listed in the Egyptian stock exchange during the period from 2016 to 2018. The study found that there is an adverse and significant effect of the audit committee effectiveness on audit report lag, which means accepting the first hypothesis. In addition, the adverse effect of the audit committee effectiveness on the audit report lag varies according to size of the company, size of the audit firm, and auditor industry specialization, but it does not affected by profitability of the company, and thus the second, fourth and fifth hypotheses were accepted and the third hypothesis was not accepted.

With regard to the diversity of the company's operations and its impact on the relationship between audit committee effectiveness and audit report lag, the researcher has conducted an additional analysis by inserting the diversity of the company's operations as a moderator variable on the relationship between audit committee effectiveness and audit report lag, while the significant moderator variables in the fundamental analysis were processed in the additional analysis as control variables. The study found that there is no significant effect of the diversity of the company's operations through the indicator of the presence of export operations on audit report lag, and the interaction between the degree of diversity of the company's operations and the audit committee effectiveness has no significant effect on audit report lag. To verify the accuracy of the main findings of the research, the researcher performed a sensitivity analysis, where an alternative measure was used for audit report lag, and an alternative measure for audit committee effectiveness, the simple and multiple regressions was re-analyzed and the results were almost identical to the fundamental model.

Keywords: Audit report lag, Audit committee effectiveness, Company's operational characteristics, Audit firm characteristics

١ - مقدمة ومشكلة البحث

تعتبر وقتية القوائم المالية Timeliness من أهم الخصائص المعززة لمعلومات القوائم المالية وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2018)، ووفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٨) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 2010). وتعني الوقتية أنه يتم إتاحة المعلومات للمستخدمين وقت الحاجة إليها قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على متخذي القرارات، لأن المعلومات المالية تفقد قيمتها وأهميتها إذا لم يتم توفيرها وقت الحاجة إليها.

وتزداد أهمية وقتية القوائم المالية في الأسواق المالية الناشئة، إذ تعتبر معلومات القوائم المالية المصدر الوحيد الموثوق فيه للمعلومات المالية لمتخذي القرارات (Azubike and Aggreh, 2014; Al-Ajmi, 2008)، ونظراً لتعارضات الوكالة المحتملة بين حملة الأسهم والإدارة لتعارض المصالح، واحتمالية ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازي، وتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة حملة الأسهم، فقد ألزمت الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة، والهيئات المشرفة على أسواق المال في دول العالم بضرورة مراجعة القوائم المالية من قبل مراقب الحسابات قبل إصدارها حتى يضيئ الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة في تلك القوائم، وتحظى بثقة المستخدمين، وتقلل من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم.

ومن الملاحظ أن وقتية القوائم المالية ترتبط بإنهاء مراقب الحسابات لأعماله وإصداره لتقرير المراجعة، نظراً لأن المادة رقم ٤٦ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقرار رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ تنص على أنه يجب على الشركة موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات. وبالتالي فإن أي تأخير في إصدار تقرير المراجعة سوف يترتب عليه تأخير في إصدار القوائم المالية، ومن ثم يزيد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، بما يؤدي إلى زيادة مستوى عدم التأكد المرتبط بقرارات الاستثمار بما يؤثر سلباً على التعاملات المالية في سوق الأوراق المالية. وتُشير دراسة (Sultana et al. (2015 إلى أن هناك علاقة عكسية بين قيمة المعلومات والوقت المستغرق في إعداد القوائم المالية، وتحديدًا كلما طال الوقت الذي يستغرقه مراقب الحسابات لإكمال المراجعة؛ كما هو مبين في تأخر تقرير المراجعة، كلما كانت الإشارة أقوى للسوق بأن الشركة لديها العديد من المشاكل المرتبطة بالمراجعة.

واعترافاً بالأهمية النظرية والعملية للمعلومات المالية في الوقت المناسب لعملية اتخاذ القرار للمشاركين في سوق رأس المال، فقد حددت الجهات التنظيمية والمشرفة على سوق الأوراق المالية في العديد من دول العالم فترات زمنية إلزامية يتعين على الشركات أن تقوم خلالها بتقديم قوائمها المالية المعتمدة من مراقب الحسابات (Sultana et al., 2015). وكذلك تضع تلك الجهات العديد من العقوبات والغرامات على الشركات التي تتأخر في إصدار القوائم المالية، ولذلك أصبح توقيت إصدار تقرير المراجعة من القضايا الهامة في العديد من الدول، ويعتبر محل اهتمام العديد من الجهات الأكاديمية والمهنية.

وعلى الجانب الآخر فقد أدت الفضائح المالية وانهيار بعض الشركات العالمية الكبرى مثل شركة Enron ، WorldCom في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى زيادة الاهتمام بآليات الحوكمة الداخلية والخارجية، والتي من أهمها لجان المراجعة، والتي يتمثل دورها الرئيسي في الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومتابعة مراقب الحسابات، وتعزيز الرقابة الداخلية (Bedard and Gendron,2010) ولذلك فمن المتوقع أن يكون للجنة المراجعة تأثيراً مباشراً على أنشطة وإجراءات عملية المراجعة، وخاصة الوقت المستغرق لإصدار تقرير المراجعة (Sultana et al., 2015).

وقد ناقش العديد من الدراسات السابقة مدى فعالية لجنة المراجعة كإحدى آليات الحوكمة الداخلية في التأثير على فترة إصدار تقرير المراجعة، ومن الملاحظ أن أغلب تلك الدراسات قد ركز على دراسة تأثير كل بعد من أبعاد فعالية لجنة المراجعة (مثل حجم اللجنة، واستقلال أعضاء اللجنة، وخبرة أعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة) على فترة إصدار تقرير المراجعة (Puasa et al., 2014; Sultana et al.,2015 Putra;et al, 2017. ;Almuzaiqer et al. ,2018; Oussii and Taktak , 2018 ; Ghafran and Yasmin ,2018 ; Raweh et al. (2019), بينما ركز البعض الآخر على تأثير فعالية لجنة المراجعة ككل على فترة إصدار تقرير المراجعة من خلال إعداد مؤشر لفعالية لجنة المراجعة، (Aljaaidi ,2012 ; Ika and Ghazali et al., 2019 ; Hasballah and Ilyas,2019 ; Abdillah et al. ,2019 ; Juwita et al. ,2020)

وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج متباينة، إذ توصلت الدراسات التي ركزت على فعالية لجنة المراجعة ككل إلى أن زيادة فعالية لجنة المراجعة ككل سيترتب عليه تخفيض في فترة إصدار

تقرير المراجعة، بينما توصلت الدراسات التي تناولت تأثير كل بعد من الأبعاد على حده على فترة إصدار تقرير المراجعة إلى نتائج متباينة، وإن كان أغلبها قد توصل إلى أن أبعاد فعالية لجنة المراجعة سيكون له تأثير عكسي على فترة إصدار تقرير المراجعة.

ومن جهة أخرى نجد أن الدراسات السابقة في مجال محددات فترة إصدار تقرير المراجعة لم تركز فقط على فعالية لجنة المراجعة، ولكن ركزت على العديد من المحددات الأخرى. فبعض تلك الدراسات قد ركز على المتغيرات المرتبطة بالشركة محل المراجعة (Diana,2018; Badawy and Aly,2018; Almuzaiker et al., 2018; Chukwu and Nwaboichi, 2019 Aljaaidi et al.,2019Abdillah et al., 2019 ; Shofiyah and Suryani, 2020 ; Yuliusman et al., 2020) وهناك دراسات أخرى قد ركزت على المتغيرات المرتبطة بمكتب المراجعة (Badawy and Aly, 2018; Abdillah et al. , 2019 ; Juwita et al., 2020; Pradipta and Zalukhu, 2020). وبالتالي فمن المتوقع أن تؤثر المتغيرات المرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة (مثل حجم الشركة، وربحية الشركة) وكذلك المتغيرات المرتبطة بخصائص مكتب المراجعة (مثل حجم مكتب المراجعة، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات) على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، ولذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات والتي يسعى البحث في الإجابة عليها نظرياً وعملياً، وهذه التساؤلات هي؛ ما المقصود بفترة إصدار تقرير المراجعة؟ ما هي لجنة المراجعة، وما هي المهام الرئيسية التي تؤديها؟ ما تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة؟ هل حجم الشركة محل المراجعة يؤثر على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة؟ هل ربحية الشركة محل المراجعة تؤثر على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة؟ هل حجم مكتب المراجعة يؤثر على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة؟ وأخيراً ، هل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤثر على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة؟

٢- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير فعالية لجنة المراجعة كإحدى الآليات الداخلية للحوكمة على فترة إصدار تقرير المراجعة، وكذلك تأثير مجموعة من المتغيرات المعدلة المرتبطة بالخصائص

التشغيلية للشركة محل المراجعة والمرتبطة بخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة.

٣ - أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث من اسهاماته المتوقعة على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، فعلى **المستوى الأكاديمي** يُعد موضوع فترة إصدار تقرير المراجعة من الموضوعات التي حظيت بإهتمام الباحثين نظراً لأن توقيت إصدار تقرير المراجعة يرتبط بتوقيت إصدار القوائم المالية، وأن معلومات القوائم المالية تُعتبر المصدر الرئيسي الموثوق فيه للمعلومات الذي يعتمد عليه أصحاب المصالح، وخاصة في الدول النامية في اتخاذ القرارات، ولذلك فإن معرفة محددات فعالية لجنة المراجعة في تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة تكون هامة لإنتاج تقارير مالية في الوقت المناسب بما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية. كما تبرز أهمية البحث الأكاديمية أيضاً من خلال تناوله لبعد هام لم يلق الإهتمام في البحوث المحاسبية وهو تناوله لتأثير الخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة وخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي يساهم هذا البحث في إثراء الفكر المحاسبي فيما يخص توقيت إصدار تقرير المراجعة ووقتيّة القوائم المالية.

وعلى **المستوى التطبيقي** فإن نتائج الدراسة الحالية سوف تُساعد الجهات التنظيمية وواضعي السياسات في تحديد الآليات المناسبة لتخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة، وتحديد ما إذا كانت المتطلبات الحالية للحوكمة كافية ومناسبة أم يجب البحث عن بدائل أخرى، أو إجراء تحسينات مستقبلية فيما يخص إرشادات الحوكمة وإرشادات إعداد القوائم المالية بما ينعكس بصورة ايجابية على وقتيّة القوائم المالية، ومن ثم يُحسن من عملية اتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية. كما تُساعد نتائج الدراسة الحالية الشركات في تحسين نظام الحوكمة فإذا وجدت أن فعالية اللجنة تؤثر بصورة جوهرية على فترة إصدار تقرير المراجعة فإنها تزيد من الإهتمام بلجنة المراجعة من حيث تشكيل اللجنة والحرص على وضع لائحة بالسلطات والمسؤوليات الخاصة بأعضاء اللجنة.

وعلى الرغم من تعدد **دوافع البحث** إلا أن أهمها الاسهام في تضيق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال، لوجود ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير الخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة وخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة،

وكذلك لندرة الدراسات التي تناولت تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة من خلال مؤشر لفعالية لجنة المراجعة حيث ركز أغلب الدراسات السابقة على دراسة تأثير كل بُعد من أبعاد فعالية لجنة المراجعة على حده.

٤- حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة فترة إصدار تقرير المراجعة الخاص بمراجعة القوائم المالية السنوية، ويخرج عن نطاق البحث فترة إصدار تقرير الفحص المحدود الخاص بالتقارير ربع السنوية. كما تقتصر المتغيرات المعدلة المرتبطة بخصائص الشركة محل المراجعة على متغيري حجم الشركة وربحية الشركة دون أن تمتد إلى المتغيرات الأخرى المرتبطة بالشركة محل المراجعة، وكذلك تقتصر المتغيرات المعدلة المرتبطة بمكتب المراجعة على متغيري حجم مكتب المراجعة والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات دون أن تمتد إلى المتغيرات الأخرى المرتبطة بمكتب المراجعة. وأخيراً تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات غير المالية التي تنتمي إلى عدة قطاعات في البورصة المصرية، وبالتالي لا تشمل البنوك وشركات الخدمات المالية، نظراً لاختلاف طبيعة نشاطهما عن الشركات غير المالية.

٥- خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي إطار حدوده سوف يُستكمل البحث كالتالي:

- ١-٥ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.
- ١-١-٥ فترة إصدار تقرير المراجعة، المفهوم والأهمية.
- ٢-١-٥ لجنة المراجعة، المفهوم والمهام.
- ٣-١-٥ تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق فرض البحث الأول.
- ٤-١-٥ الخصائص التشغيلية للشركة وتأثيرها على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق فرضي البحث الثاني والثالث.
- ٥-١-٥ خصائص مكتب المراجعة وتأثيرها على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق فرضي البحث الرابع والخامس.
- ٢-٥ الدراسة التطبيقية.
- ٣-٥ الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٥-١ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

يتناول الباحث في هذا الجزء تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بفترة إصدار تقرير المراجعة، وبفعالية لجنة المراجعة وتأثيرها على فترة إصدار تقرير المراجعة، فضلاً عن الدراسات الخاصة بالخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة وبخصائص مكتب المراجعة، وكيفية تأثيرها على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة على النحو التالي:-

٥-١-١ فترة إصدار تقرير المراجعة، المفهوم والأهمية.

يمكن تعريف فترة إصدار تقرير المراجعة بأنها الفترة المطلوبة لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة (محمد، ٢٠١٦) وقد اتفق العديد من الدراسات على أنها عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية إلى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (Diana,2018; Viet et al. 2018 Raweh;et al. 2019 ;Chukwu and Nwaboichi 2019; Abdillah et al. 2020) ويكتسب توقيت إصدار تقرير المراجعة أهميته من أنه يعتبر من أكثر العوامل التي تؤثر في توقيت الإعلان عن الأرباح وفي توقيت إصدار القوائم المالية (Leventis et al. 2005) لان القوائم المالية يجب أن تخضع للمراجعة من قبل مراقب الحسابات قبل إصدارها ونشرها للمستخدمين. وبالتالي فإن التأخر في إصدار تقرير المراجعة يمكن أن يضر بجودة المعلومات المحاسبية لعدم توفرها في الوقت المناسب، كما أن تأخر إصدار مراقب الحسابات لرأيه في القوائم المالية يمكن أن يزيد من عدم تماثل المعلومات، ومن عدم التأكد المرتبط بقرارات الاستثمار (Afify, 2009) مما يكون له تأثيراً سلبياً على ثقة المستثمرين في سوق المال.

ولذلك اهتمت الجهات التنظيمية في العديد من دول العالم بتحديد فترات زمنية يجب على الشركات أن تقوم بالإفصاح عن قوائمها المالية خلالها بهدف حماية مصالح مستخدمي معلومات التقارير المالية (Ika and Ghazali, 2012)، وهذه الفترات تختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك من وقت إلى آخر داخل نفس الدولة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبنت لجنة البورصة والأوراق المالية (SEC) تخفيض فترة تقديم القوائم المالية الأمريكية إلى ٦٠ يوم بدلاً من ٩٠ يوم (Odjaremu and Jeroh , 2019)، أما في المملكة العربية السعودية فقد قامت هيئة السوق المالية بتعديل فترة إصدار القوائم المالية السنوية من ٧٥ يوم إلى ٣ شهور مع تطبيق معايير

التقرير المالي الدولية في سنة ٢٠١٧، وفي تونس فإن هيئة السوق المالية تُلزم الشركات بإيداع القوائم المالية خلال فترة لا تزيد عن ١٢٠ يوم من نهاية السنة المالية، Oussii and Taktak, (2018)، وفي اندونيسيا تطلب وكالة الإشراف على سوق رأس المال من الشركات المسجلة تقديم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير المراجعة إلى البورصة خلال فترة لا تزيد عن ٣ شهور من نهاية السنة المالية (Ika and Ghazali, 2012).

وبالنسبة للوضع في مصر، فوفقاً للمادة ٨٩ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فإن الشركات المسجلة في سوق رأس المال تقدم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوم من نهاية السنة المالية، والقوائم المالية ربع السنوية مرفقاً بها تقرير الفحص المحدود خلال ٤٥ يوم من تاريخ نهاية كل ربع. كما ألزم القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمُعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ مجالس إدارة الشركات بإعداد قوائم مالية سنوية مشتملة على تقرير مراقب الحسابات وإعداد تقرير عن نشاط الشركة على أن يتم تقديمه خلال ٩٠ يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية، وموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية بها رفق الدعوة الموجهة للهيئة لحضور اجتماع الجمعية العامة. ووفقاً للمادة رقم ٤٦ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقرار رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ على الشركة موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات. ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويرفق بالقوائم المالية السنوية تقرير مجلس الإدارة السنوي المشار إليه بالمادة (٤٠)، وبالنسبة للقوائم المالية ربع السنوية (الدورية) الصادرة من مجلس إدارة الشركة فيرفق بها تقرير الفحص المحدود على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول التالية للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات، ويتم إعداد القوائم المالية ربع السنوية خلال خمسة وأربعين يوماً على الأكثر من تاريخ انتهاء الفترة المالية.

يخلص الباحث مما سبق إلى اهتمام الجهات التنظيمية في العديد من دول العالم بتحديد فترة زمنية يجب أن تقوم الشركات خلالها بنشر قوائمها المالية حتى تحافظ على منفعة المعلومات الواردة بتلك القوائم وتكون مفيدة للمستخدمين، كما أن توقيت نشر القوائم المالية يرتبط بتوقيت إصدار تقرير

المراجعة، وكلما زادت فترة إصدار تقرير المراجعة كلما تأخر نشر القوائم المالية مما يؤثر سلباً على سوق الأوراق المالية وعلى قرارات المستثمرين.

٥-١-٢ لجنة المراجعة، المفهوم والمهام

أدت الفضائح المالية وانهار بعض الشركات العالمية الكبرى في مطلع القرن الحادي والعشرين إلى زيادة الاهتمام بآليات الحوكمة الداخلية والخارجية، والتي من أهمها لجان المراجعة. وعلى الرغم من أهمية لجنة المراجعة كإحدى الآليات الداخلية للحوكمة إلا أنه لا يوجد لها تعريف محدد، حيث حاول العديد من الباحثين وضع تعريف للجنة المراجعة، فيرى DeZoort et al. (2002) أنها لجنة تتكون من أعضاء مؤهلين ولديها السلطات والصلاحيات التي تكفل حماية أصحاب المصالح من خلال ضمان إعداد التقارير المالية بصورة يمكن الاعتماد عليها، وتحقيق الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. في حين يرى Puasa et al. (2014) أن لجنة المراجعة هي لجنة فرعية من هيكل الحوكمة وتلعب دوراً هاماً في متابعة إعداد القوائم المالية على أساس أنها لجنة مفوضة من مجلس الإدارة. بينما يرى Hasballah and Ilyas (2019) أن لجنة المراجعة هي لجنة فرعية من مجلس الإدارة ومن مهامها الرئيسية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة. ووفقاً لدليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠١٦ فإن لجنة المراجعة هي لجنة يقوم مجلس الإدارة بتشكيلها بحيث تتمتع بالاستقلالية في أداء عملها، ويكون لها لائحة عمل تُعتمد من المجلس، تحدد نطاق عملها ومسئولياتها واختصاصاتها بما يتماشى مع القوانين والتعليمات الرقابية، ويتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين أو من خارج الشركة على أن يكون من بينهم عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم معرفة ودراية بالأمور المالية والمحاسبية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه يمكن تعريف لجنة المراجعة "هي لجنة فرعية من مجلس الإدارة ويتم تشكيلها من المديرين غير التنفيذيين والمستقلين، أو من خارج الشركة على أن يكون من بينهم عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم معرفة ودراية بالأمور المالية والمحاسبية، وتلعب دوراً هاماً في الإشراف على إعداد القوائم المالية، ومتابعة نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، والإشراف على عمل المراجع الداخلي الخارجي"

وفيما يخص تشكيل لجنة المراجعة فقد حدد دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين المصري في عام ٢٠٠٨ بأن عدد أعضاء اللجنة يجب ألا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، ويجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة لديهم معرفة بالأمر المالية، وان يكون هناك عضوا واحدا على الأقل من أصحاب الخبرة المالية؛ وتشير المعرفة المالية إلى القدرة على قراءة القوائم المالية واستيعابها. وقد أكد الدليل على أن استقلالية الأعضاء هي حجر الزاوية لتحقيق فعالية اللجنة وبصفة خاصة عند مراقبة سلامة ومصداقية عملية إعداد التقارير المالية بالشركة وعند تقييم المجالات التي يتم فيها إصدار أحكام أو اتخاذ قرارات هامة. وكذلك فقد أشارت المادة رقم ٣٧ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقرار رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ أنه يكون لكل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرية بداول البورصة لجنة للمراجعة يصدر باختيار أعضائها وتحديد رئيسها قرار من مجلس الإدارة بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة، على أن يكون من بينهم عضوين مستقلين على الأقل، وتقدم اللجنة تقارير ربع سنوية على الأقل إلى مجلس إدارة الشركة مباشرة.

وقد أشار صالح (٢٠١٧) إلى أن أهمية لجنة المراجعة تنشأ من المنافع المتوقعة منها والتي يمكن أن تقدمها للإطراف المختلفة من مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه، ومسئوليته الخاصة بالأمر المالية والمحاسبية، ودعم استقلال مراقب الحسابات ومناقشته في خطته والتوصية بترشيحه، وضمان استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية ومراجعة تقاريرها، وزيادة مصداقية التقارير المالية، بما يؤدي إلى زيادة ثقة أصحاب المصالح في تلك التقارير. وقد حدد دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار في عام ٢٠٠٨ ودليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠١٦ المهام الرئيسية للجنة المراجعة في:-

- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة وكذلك مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أتعابهم من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة.

- الإطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظات عليها.
 - دراسة ملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات على القوائم المالية والأخرى الواردة في خطاب الإدارة الوارد من مراقب الحسابات ومتابعة ما تم بشأنها.
 - التأكد من التزام الشركة بإتباع النظم واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية طبقاً للتقارير المرفوعة إليها من إدارة الالتزام أو غيرها من الإدارات المعنية.
 - التوصية بالموافقة على قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية غير مراجعة الحسابات، والتوصية بالموافقة على ما يتقاضاه عن تلك العمليات بما يتناسب مع أتعابه السنوية.
 - مناقشة واعتماد الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها والتأكد من شموليتها لجميع إدارات وأنشطة الشركة.
 - الإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها.
 - دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية.
 - دراسة وتقييم نظم تأمين والمعلومات والبيانات وكيفية حمايتها من أي اختراقات داخلية أو خارجية.
 - دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
 - دعوة مراقب حسابات الشركة أو رئيس إدارة المراجعة الداخلية أو من تراه من داخل أو خارج الشركة لحضور اجتماعاتها كلما دعت الحاجة.
 - تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.
- ويخلص الباحث مما سبق إلى أن المهام الرئيسية للجنة المراجعة تتمثل في الإشراف على إعداد القوائم المالية، ومتابعة نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، والإشراف على المراجعين الداخليين، ومتابعة مراقب الحسابات، ولذلك فإن لجنة المراجعة تعتبر جزء هام من نظام حوكمة الشركة والإشراف على إعداد القوائم المالية. ويتفق الباحث مع دراسة Bedard and Gendron (2010) بأنه يمكن للجنة المراجعة أن تحسن من جودة المعلومات بشكل مباشر من خلال الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، وبشكل غير مباشر من خلال الإشراف على الرقابة الداخلية ومتابعة مراقب الحسابات.

٥-١-٣ تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق فرض البحث الأول

يرى (2005) Vera-Munoz أن لجنة المراجعة الفعالة هي التي يكون أعضائها مؤهلين بدرجة كبيرة في النواحي المالية والمحاسبية ولديهم استقلالية في اتخاذ القرارات. وطبقاً لدراسة Carcello et al. (2006) فإن لجنة المراجعة الفعالة يمكن أن تنجز دورها الإشرافي عندما تكون مستقلة عن الإدارة ولديها عدد كافي من الأعضاء، ولدى أعضائها الخبرة المالية وتقوم بعقد اجتماعات متكررة. وقد حدد (2002) DeZoort et al. أربع محددات لفعالية لجنة المراجعة وهي التكوين (Composition) ويشمل الاستقلال والخبرة، والسلطة (Authority) وتشمل تحديد المسؤوليات وتفويض السلطة من مجلس الإدارة ودعم الإدارة، والموارد (Resources) وتشمل حجم اللجنة والدعم من المراجع الداخلي والخارجي، والنشاط (Diligence) ويشمل مدى تكرار الاجتماعات.

ويمكن تفسير تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة في إطار نظرية الوكالة، حيث تعرف علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم من خلاله الأصيل بتعيين الوكيل لأداء بعض الأعمال نيابة عنه، وحتى يتم ذلك فلا بد من أن يقوم الأصيل بتفويض سلطة اتخاذ القرارات للوكيل. وتقرح نظرية الوكالة بأنه نظراً لانفصال الملكية عن الإدارة فإن المساهمين يحتاجون إلى ضمانات، لان الإدارة ربما يكون لها أولويات تختلف عن أهداف الأصيل ومن ثم فإن الوكيل قد لا يقوم بالتصرف فيما يخدم الأصيل (Fama, 1980).

وهناك ثلاث أنواع من مشكلة الوكالة، النوع الأول هو التعارض بين حملة الأسهم والإدارة، والنوع الثاني هو التعارض بين الأكثرية والأقلية من حملة الأسهم، أما النوع الثالث فهو التعارض بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى. ومن الملاحظ أن التعارض الأساسي في المصالح يكون بين حملة الأسهم والإدارة، وغالباً ما تركز نظرية الوكالة على كيفية تقليل حدة مشاكل الوكالة (مثل عدم تماثل المعلومات) الناتجة عن تعارض المصالح من خلال زيادة آليات الرقابة واستخدام نظم معلومات لتقليل عدم تماثل المعلومات، وأحد هذه الآليات هو تعيين مراجع حسابات خارجي مستقل (Almuzaiqer et al. 2018). وهذه الآلية تمكن الشركة من إنتاج معلومات عالية الجودة تساعد الأصيل على رقابة الوكيل، وتخفف من عدم تماثل المعلومات بما يقلل من مشاكل الوكالة

(Kent et al., 2010). وحيث أن أحد الوظائف الأساسية للجنة المراجعة اقتراح مراقب الحسابات والإشراف على عملية المراجعة، لذلك فإن لجنة المراجعة تلعب دوراً هاماً في تخفيض تعارضات الوكالة وخاصة تعارضات النوع الأول ولكنها أقل فعالية لحل مشاكل الوكالة الخاصة بالتعارضات الأخرى. كما أن لجنة المراجعة الفعالة توفر بعض الطمأنينة بأن المديرين يعملون بما يحقق أفضل مصالح لحملة الأسهم وخاصة فيما يخص إعداد القوائم المالية والأداء الإداري بصفة عامة (Nelson and Shukeri, 2011). كما أن الشركات التي لديها لجنة مراجعة فعالة تُقيم بأنها ذات خطر أعمال أقل بما يؤدي إلى اعتماد مراقب الحسابات على نظام الرقابة الداخلية للتعامل مما يقلل من إجراء اختبارات شاملة (Sharma et al., 2009) وفي النهاية ينعكس على تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة.

وقد تناول العديد من الدراسات السابقة تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، ومن الملاحظ أن أغلب تلك الدراسات قد ركز على دراسة تأثير كل بُعد من أبعاد فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، بينما ركز البعض الآخر من الدراسات على تأثير فعالية لجنة المراجعة ككل على فترة إصدار تقرير المراجعة من خلال إعداد مؤشر لفعالية لجنة المراجعة. وعلى الرغم من تعدد أبعاد فعالية لجنة المراجعة إلا أن أغلب الدراسات السابقة قد ركز على حجم لجنة المراجعة، واستقلال أعضاء اللجنة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وأخيراً عدد اجتماعات اللجنة. ولذلك سوف نستعرض أولاً الدراسات التي ركزت تأثير كل بعد من الأبعاد السابقة على فترة إصدار تقرير المراجعة، ثم بعد ذلك نتناول الدراسات التي ركزت على تأثير فعالية لجنة المراجعة ككل على فترة إصدار تقرير المراجعة.

٥-١-٣-١ حجم اللجنة

هناك وجهتي نظر فيما يخص حجم لجنة المراجعة؛ وجهة النظر الأولى والتي تدافع عن صغر حجم لجنة المراجعة، وتستند إلى نظرية الوكالة بأنه سيتم تعزيز ديناميكية المجموعة وتماسكها من خلال لجنة مراجعة صغيرة الحجم. حيث يرى المدافعون عن صغر حجم لجنة المراجعة (Jensen and Tang, 1993; Collier and Gregory, 1999; Hillman and Dalziel, 2003) بأنه بزيادة حجم لجنة المراجعة فإن وظائف الرقابة والمتابعة تكون ضعيفة، كما أن كبر حجم اللجنة يزيد من فرص السلوك الانتهازي، فضلاً عن إن عملية اتخاذ القرار الجماعي داخل اللجنة تصبح أمراً صعباً لصعوبة التنسيق بين الأعضاء، كما أن كبر حجم لجنة المراجعة يمكن أن يؤدي إلى عدم

المشاركة من قبل بعض الأعضاء مما يُفوض من تماسك اللجنة، وفي النهاية يقلل من قدرة لجنة المراجعة على المتابعة والرقابة.

وعلى الجانب الآخر يرى المدافعون عن كبر حجم لجنة المراجعة (DeZoort et al., 2002; Turley and Zaman, 2007) بأن لجنة المراجعة الكبيرة تمكن من تعيين أعضاء لديهم تنوع في الخبرات والمعارف والعلاقات العامة، كما أن تعدد وجهات النظر التي يقدمها أعضاء اللجنة ستمكن لجنة المراجعة من تقييم الدور والمسؤوليات والعمل الذي يؤديه مراقب الحسابات بشكل أفضل.

ويرى الباحث أنه لا يوجد حجم أمثل للجنة المراجعة، ولكن حجم اللجنة يعتمد على مقدار المهام المطلوبة منها حتى تستطيع أن تؤدي دورها الإشرافي والرقابي بكفاءة وفعالية. وقد حدد دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين المصري في عام ٢٠٠٨ ودليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠١٦ بأن عدد أعضاء اللجنة يجب ألا يقل عن ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة.

وقد توصلت الدراسات السابقة التي تناولت تأثير حجم لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير إلى نتائج متباينة، فبعض تلك الدراسات قد توصل إلى أن زيادة حجم لجنة المراجعة سيكون لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة (Puasa et al., 2014 ; Almuzaiqer et al., 2018; Odjaremu and Jeroh, 2019 ; Akinleye and Aduwo, 2019 ; Firnanti and Karmudiandri, 2020) ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين حجم لجنة المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة بأن زيادة حجم اللجنة قد يحمل في طياته تنوع في مهارات وقدرات أعضاء اللجنة بما يؤدي إلى أنها تصبح أكثر كفاءة وفعالية في أداء وظائفها المختلفة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية، والذي ينعكس على انخفاض خطر الرقابة، وبالتالي انخفاض حجم العينات التي يعتمد عليها مراقب الحسابات مما ينعكس في النهاية على انخفاض وقت المراجعة، وبالتالي انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب. وعلى الجانب الآخر توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن حجم لجنة المراجعة غير مؤثر في فترة إصدار تقرير المراجعة (Sultana et al., 2015 ; Diana, 2018 ; Oussii and Raweh et al., 2020) أما دراسة (Taktak, 2018; Pradipta and Zalukhu, 2019) فقد توصلت إلى نتيجة مختلفة عن باقي الدراسات بأن زيادة حجم لجنة المراجعة سيكون لها تأثير

طردي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة بمعنى كلما زاد حجم اللجنة كلما زادت فترة إصدار تقرير المراجعة، وتتفق تلك الدراسة مع وجهة النظر التي تدعم صغر حجم اللجنة.

٥-١-٣-٢ استقلال اللجنة

يجب أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلال حتى تستطيع اللجنة أداء دورها بفعالية، حيث أن توافر هذه الخاصية يمكن أن يزيد من قدره اللجنة على ممارسة أعمالها بشكل مستقل بعيداً عن ضغوط الإدارة (سعودي, ٢٠١٦). وقد أشار دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين المصري في عام ٢٠٠٨ إلى أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة هي حجر الزاوية لتحقيق فعالية اللجنة وبصفة خاصة عند مراقبة سلامة ومصداقية عملية إعداد التقارير المالية بالشركة، وعند تقييم المجالات التي يتم فيها إصدار أحكام أو اتخاذ قرارات هامة. ولا شك أن الأعضاء المستقلين يكونوا أكثر دافعية وخبرة لمواجهة السلوك الانتهازي للإدارة، ومواجهة احتمالية قيام الإدارة بالتلاعب والغش في إعداد القوائم المالية للحفاظ على مصالح حملة الأسهم (Raweh et al., 2019) نظراً لأنه لا توجد علاقة شخصية أو اقتصادية تربطهم بالإدارة، في حين أن نقص الاستقلال يمكن أن يؤدي إلى مشاكل وكالة حيث يعمل أعضاء اللجنة على تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح حملة الأسهم.

وقد توصلت الدراسات السابقة التي تناولت تأثير استقلال أعضاء لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير إلى نتائج متباينة، إذ توصل بعض تلك الدراسات إلى أن زيادة استقلال أعضاء لجنة المراجعة سيكون لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة التقرير (Puasa et al., 2014) ; Sultana et al., 2015) على أساس أن وجود لجان مراجعة ذات استقلالية وتتألف من أعضاء مستقلين عن الشركة يجعل لدى هذه اللجان نوع من الحرص على الاستعانة بمراجعين خارجيين متخصصين في نشاط الشركة، مما ينعكس على تخفيض وقت المراجعة ووقت إصدار تقرير المراجعة. وتوصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة غير مؤثر في فترة إصدار تقرير المراجعة ; (Oussii and Taktak, 2018 ; Odjaremu and Jeroh, 2019 ; Raweh et al., 2019; Firmanti and Karmudiandri, 2020)

٥-١-٣-٣ الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة

يعتبر الإشراف على إعداد القوائم المالية من المسؤوليات الرئيسية للجنة المراجعة، وتلك المهمة لا يتم إنجازها إلا من خلال المديرين ذوي المعرفة والخبرة المالية والمحاسبية (Bedard et al., 2004). ولا شك أن وجود أعضاء من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية سيعزز من قدرة لجنة المراجعة على ضمان كفاءة عمل مراقب الحسابات، واستيعاب أحكام المراجعة، وإمكانية الوساطة أثناء الخلافات بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة، كما أن الأعضاء ذوي الخبرة المالية سيساعدون لجنة المراجعة على تطوير المزيد من الضوابط الداخلية الفعالة وكذلك عمليات إدارة المخاطر (Sultana et al., 2015).

ولمعرفة تأثير مصدر الخبرة على عمل أعضاء لجنة المراجعة وعلى فترة إصدار تقرير المراجعة فقد قامت دراسة (Abernathy et al., 2014) باختبار تأثير الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على توقيت إصدار القوائم المالية وما إذا كان مصدر الخبرة (من مكتب مراجعة أو مدير مالي في الشركة) يؤثر على توقيت القوائم المالية، ومن خلال بيانات عينة من الشركات الأمريكية عن الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨ توصلت الدراسة إلى أن الخبرة المالية سواء لأعضاء اللجنة أو لرئيس اللجنة ترتبط بصورة عكسية مع فترة إصدار القوائم المالية، وفيما يخص مصدر الخبرة وجدت الدراسة أن الخبرة الناتجة عن ممارسة العمل في مكتب المراجعة ترتبط بفترة إصدار القوائم المالية في حين أن الخبرة الناتجة عن العمل كمدير مالي غير مؤثرة على فترة إصدار القوائم المالية.

وقد توصلت الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير إلى نتائج متباينة، فبعض تلك الدراسات قد توصل إلى أن زيادة الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة سيكون لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة (Puasa et al., 2014 ; Sultana et al., 2015 ; Oussii and Taktak, 2018; Raweh et al. 2019 على أساس إن الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ستمكن اللجنة من القيام بوظائفها وأدوارها على أكمل وجه من خلال مساعدة ودعم الإدارة في إعداد القوائم المالية، ودعم المراجع الداخلي والخارجي بما ينعكس في النهاية على تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة. وتوصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة غير مؤثرة في فترة إصدار تقرير المراجعة (Pradipta and Zalukhu, 2020

(Akinleye and Aduwo, 2019) and (Firnanti and Karmudiandri, 2020 ; Kaaroud et al.2020). أما دراسة (Akinleye and Aduwo, 2019) فقد توصلت إلى نتيجة مختلفة عن الدراسات الأخرى إذ توصلت إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة سيكون لها تأثير طردي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة.

٥-١-٣-٤ اجتماعات اللجنة

تتخذ لجنة المراجعة النشطة العديد من الإجراءات الوقائية والتصحيحية في الوقت المناسب فيما يخص ضعف نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي تكون اللجنة قادرة على اكتشاف والتصدي للسلوك الانتهازي للإدارة وضمان جودة معلومات القوائم المالية (Bedard et al., 2004). وحتى تقوم اللجنة بالدور المنوط بها وبالمهام المختلفة فلا بد من عقد مجموعة من الاجتماعات، وقد حدد دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار في عام ٢٠٠٨ بأنه بوجه عام يجب أن تتعدّد لجنة المراجعة أربع مرات سنوياً على الأقل، ويكون لها الحرية في عقد اجتماعات خاصة كلما لزم الأمر، ويجب أن تحضر الإدارة أو المراجع الداخلي تلك الاجتماعات فقط بناء على دعوة مرسلة لهم من اللجنة لمناقشة التقديرات المحاسبية الأساسية والتعديلات الخاصة بكل فترة مرحلية (كل ربع عام).

وقد ناقش العديد من الدراسات السابقة تأثير عدد اجتماعات اللجنة على فترة إصدار تقرير المراجعة وتوصلت إلى نتائج متباينة، إذ توصل بعض الدراسات إلى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة سيكون لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة (Puasa et al., 2014 ; Samaha and Khelif, 2017; Putra et al., 2017; Chukwu and Nwabochoi, 2019) على أساس أن زيادة عدد الاجتماعات يمنح أعضاء اللجنة مزيداً من الوقت للإشراف على إعداد التقارير المالية، وكذلك يسمح بمتابعة عمل مراقب الحسابات بما يؤثر على انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة. وتوصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة غير مؤثر في فترة إصدار تقرير المراجعة (Sultana et al., 2015 ; Oussii and Taktak, 2018; Raweh et al. 2019; Akinleye and Aduwo, 2019; Odjaremu and Jeroh, 2019 ; Pradipta and Zalukhu, 2020).

أما دراسة (Kaaroud et al. (2020) فقد توصلت إلى أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة له تأثير طردي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، أي أن زيادة عدد الاجتماعات سيؤدي إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة، ويمكن تفسير ذلك بأن كثرة عدد الاجتماعات يعبر عن زيادة في المشاكل التي تواجهها اللجنة مما يعني زيادة فترة إعداد تقرير المراجعة.

وبعد الانتهاء من الدراسات التي تناولت تأثير كل بعد من أبعاد فعالية اللجنة على فترة إصدار تقرير المراجعة، يتناول الباحث في هذا الجزء الدراسات التي ركزت على تأثير فعالية لجنة المراجعة ككل على فترة إصدار تقرير المراجعة من خلال إعداد مؤشر لفعالية لجنة المراجعة. فقد هدفت دراسة Ika and Ghazali, 2012 لاختبار تأثير فعالية لجنة المراجعة على توقيت القوائم المالية للشركات الإندونيسية، وقد اعتمدت الدراسة في قياس فعالية لجنة المراجعة على مؤشر مكون من أربع محددات لفعالية لجنة المراجعة اعتماداً على دراسة (DeZoort et al. (2002 وهي التكوين، والسلطة، والموارد، والنشاط. ومن خلال بيانات عينة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية خلال عام ٢٠٠٨ توصلت الدراسة إلى أن زيادة فعالية لجنة المراجعة يقلل من فترة إعداد التقارير المالية على أساس أن لجنة المراجعة الفعالة ومن خلال وظيفتها الإشرافية والرقابية تشجع الإدارة على إنتاج المعلومات في الوقت المناسب.

أما دراسة (Aljaaidi et al. (2019) فقد تناولت تأثير نشاط لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة في المملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت الدراسة في قياس نشاط لجنة المراجعة على مؤشر التفاعل بين استقلال اللجنة وعدد اجتماعات اللجنة. ومن خلال بيانات عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين نشاط لجنة المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة، أي أن لجنة المراجعة الأكثر استقلالاً والتي تقوم بعقد اجتماعات متكررة تستطيع ممارسة التأثير على سرعة انتهاء الإدارة من إعداد القوائم المالية، وكذلك التأثير على سرعة انجاز مراقب الحسابات لعملية المراجعة بما ينعكس على إصدار تقرير المراجعة في الوقت المناسب.

ولاختبار تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة والتأثير المعدل لجودة المراجعة (من خلال المكاتب الأربعة الكبرى) على تلك العلاقة قامت دراسة (Hasballah and Ilyas (2019 بإعداد مؤشر لفعالية لجنة المراجعة من ٤ عناصر وهي حجم اللجنة، واستقلال أعضاء اللجنة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة. ومن خلال

بيانات عينة من ١٠٩ شركة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ توصلت الدراسة إلى أن فعالية لجنة المراجعة لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، كما أن التفاعل بين فعالية لجنة المراجعة وحجم مكتب المراجعة له تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة؛ أي أن كبر حجم مكتب المراجعة يُزيد من التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، ومن ثم يؤدي إلى تحسين فترة إصدار القوائم المالية، على الرغم من أن حجم المكتب بمفرده لا يؤثر على فترة إصدار تقرير المراجعة.

ومن ناحية أخرى فقد ركزت دراسة (Abdillah et al. (2019) على تأثير خصائص الشركة (متمثلة في فعالية لجنة المراجعة، والظروف المالية للشركة، ومدى تعقد عمليات للشركة) وكذلك خصائص مراقب الحسابات (متمثلة في سمعة مراقب الحسابات، وفترة الارتباط، و التخصص الصناعي لمراقب الحسابات) على فترة إصدار تقرير المراجعة، وقد تم قياس فعالية لجنة المراجعة من خلال مؤشر مكون من أربع محددات لفعالية لجنة المراجعة اعتماداً على دراسة DeZoort et al. (2002) وكما في دراسة (Ika and Ghazali (2012). ومن خلال بيانات عينة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ توصلت الدراسة إلى أن فعالية لجنة المراجعة لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، على أساس أن لجنة المراجعة جزء من نظام حوكمة الشركات والتي ثبت أنها تقلل من فترة إصدار تقرير المراجعة. أما سمعة المراجع، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وتعقد عمليات الشركة ليس لها تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، في حين أن درجة الريحية لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، أما بالنسبة للظروف المالية فكلما كانت الظروف المالية للشركة صعبة وتعاني الشركة من احتمال عدم الاستمرار كلما زادت فترة إصدار تقرير المراجعة.

وتناولت دراسة (Juwita et al. (2020) تأثير لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية على تأخر تقرير المراجعة وتأثير حجم مكتب المراجعة كمتغير مُعدل للعلاقة، وقد تم قياس فعالية لجنة المراجعة من خلال مؤشر من ٤ عناصر وهي حجم اللجنة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة، والتنوع الجنسي لأعضاء اللجنة. ومن خلال بيانات عينة من ٢٢٠ شركة صناعية مدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ توصلت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة أما المراجعة الداخلية فغير مؤثرة على فترة إصدار تقرير المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن أغلب الدراسات السابقة التي تناولت تأثير كل محدد من محددات فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة (Puasa et al., 2014 ; Sultana et al. 2015; Putra et al. , 2017 ; Oussii and Taktak, 2018 ; Almuzaqer et al. ,2018 ; Ghafran and Yasmin ,2018; Raweh et al. ,2019) والدراسات السابقة التي تناولت تأثير فعالية لجنة المراجعة ككل على فترة إصدار تقرير المراجعة (Ika and Ghazali ,2012 ; Aljaaidi et al., 2019 ; Hasballah and Ilyas,2019 ; Abdillah et al. ,2019 ; Juwita et al. ,2020) قد توصلت إلى أن زيادة فعالية اللجنة ككل أو من خلال أحد المحددات سيكون له تأثير عكسي على فترة إصدار تقرير المراجعة. ويمكن تفسير ذلك بأن لجنة المراجعة تلعب دوراً هاماً في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للشركة، والتي تنعكس في تخفيض الاختبارات التي يقوم بها مراقب الحسابات لانخفاض خطر الرقابة مما يؤدي إلى تخفيض الوقت اللازم للانتهاء من أعمال المراجعة، وبالتالي انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة. وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الأول في صورته البديلة كما يلي:-

الفرض الأول : تؤثر فعالية لجنة المراجعة تأثيراً عكسياً على فترة إصدار تقرير المراجعة.

٥-١-٤ الخصائص التشغيلية للشركة وتأثيرها على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق فرضي البحث الثاني والثالث.

ركز العديد من الدراسات السابقة في مجال محددات فترة إصدار تقرير المراجعة على مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالشركة محل المراجعة (Diana,2018; Badawy and Aly ,2018; Aljaaidi; et al. 2019 ,;Almuzaqer et al., 2018; Chukwu and Nwabochi, 2019;Abdillah et al., 2019 ; Shofiyah and Suryani, 2020 ; Yuliusman et al., 2020) وعلى الرغم من تعدد تلك المتغيرات إلا أن الدراسة الحالية سوف تركز على متغيرين فقط وهما حجم الشركة محل المراجعة، وكذلك درجة ربحيتها ومدى تأثير كل منهما على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة.

٥-١-٤-١ حجم الشركة محل المراجعة

يُعتبر متغير حجم الشركة محل المراجعة من أهم المتغيرات التي حظيت باهتمام العديد من الدراسات السابقة في مجال محددات فترة إصدار تقرير المراجعة، وقد توصلت تلك الدراسات إلى

نتائج متباينة بشأن تأثير اختلاف حجم الشركة محل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، فأغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وفترة إصدار تقرير المراجعة، أي أن زيادة حجم الشركة يؤدي إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة- (Al-Ajmi, 2008; Afify, 2009; Abernathy et al., 2014; Sultana et al., 2015; Ghafran and Yasmin, 2018; Oussii and Taktak, 2018; Viet et al., 2018; Shofiyah and Suryani, 2020; Yuliusman et al., 2020; Firmanti and Karmudiandri, 2020; سليم، ٢٠١٩). ويمكن تفسير ذلك من خلال أن الشركات كبيرة الحجم يكون لديها من الموارد البشرية والمادية ما يمكنها من تطبيق أنظمة رقابة داخلية جيدة بما يجعل مراقبي الحسابات يقضون وقتاً أقل في إجراء اختبارات المراجعة، وبالتالي يتم إنجاز عملية المراجعة وإعداد تقرير المراجعة في وقت أقل. كما أن الشركات الكبيرة يكون لديها من الموارد ما يمكنها من سداد أتعاب كبيرة لمراقب الحسابات حتى يقوم بالانتهاء من أعمال المراجعة في وقت قصير، كما أن الشركات الكبيرة يتبعها عدد كبير من المستثمرين والمقرضين، وتتعرض للضغط السياسية وللرقابة والمتابعة من قبل الرأي العام فضلاً عن التغطية الإعلامية والتوقعات المرتفعة من الجمهور مما يدفعها إلى الضغط على مراقب الحسابات للانتهاء مبكراً من أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة حتى تتمكن من نشر تقاريرها المالية (Ika and Ghazali, 2008; Al-Ajmi, 2012).

وعلى الجانب الآخر توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة محل المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة أي أن زيادة حجم الشركة محل المراجعة يؤدي إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة (Samaha and Khelif, 2017; Putra et al., 2017; Diana, 2018; Raweh et al., 2019; Hasballah and Ilyas, 2019; Aljaaidi et al., 2019; صالح، ٢٠١٧) ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الكبيرة يكون لديها شبكة أعمال ممتدة وعدد كبير من المنتجات والخدمات وهيكل أكثر تعقيداً من الشركات الصغيرة، ولذلك فإنها تحتاج وقت أطول من جانب مراقب الحسابات للانتهاء من أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة. كما توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة (Ika, 2010; Turel, 2010; Owusu-Ansah and Leventis, 2006).

and Ghazali,2012; Puasa et al. ,2014; Almuzaifer et al. ,2018 ; Chukwu
 ,2019 and Nwabochoi ,2019 ، الصيرفي، ٢٠١٧ .

ولاختبار تأثير حجم الشركة محل المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة فقد هدفت دراسة (Putra et al. (2017 إلى اختبار تأثير فعالية لجنة المراجعة ومجموعة من المتغيرات الشرطية على فترة إصدار تقرير المراجعة، وكيف أن المتغيرات الشرطية يمكن أن تُعدل من تأثير لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة. ومن خلال بيانات عينة من شركات التعدين المسجلة ببورصة اندونيسيا خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥ توصلت الدراسة إلى أن فعالية لجنة المراجعة (من خلال عدد الأعضاء وعدد الاجتماعات) لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة. أما المتغيرات الشرطية وهي حجم الشركة وعمر الشركة فلها تأثير طردي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة حيث كلما زاد حجم الشركة وكلما زاد عمر الشركة أيضاً كلما زادت فترة إصدار تقرير المراجعة. أما فيما يخص تأثير حجم الشركة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة فقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة محل المراجعة يزيد من تأثير فعالية لجنة المراجعة في تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة.

يخلص الباحث من الدراسات السابقة الخاصة بتأثير حجم الشركة محل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة إلى وجود تباين بين نتائج تلك الدراسات نتيجة لاختلاف البيئات التي أجريت فيها، وكذلك لاختلاف فترة القياس، وإن كان اغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود تأثير لحجم الشركة محل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة سواء كان تأثير عكسي أو طردي، ومن ثم فمن المتوقع أن يوثر حجم الشركة محل المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الثاني في صورته البديلة كما يلي:-

الفرض الثاني: يختلف التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة باختلاف حجم الشركة محل المراجعة.

٥-١-٤-٢ ربحية الشركة محل المراجعة

تُشير ربحية الشركة إلى مقدرة الشركة على تحقيق الربح من خلال الموارد المملوكة (Abdillah et al., 2019) أي أنها تقيس قدرة الشركة على تحقيق الربح عند مستوى معين من المبيعات أو الأصول أو رأس المال.

وقد توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متباينة بشأن تأثير اختلاف ربحية الشركة محل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، إذ توصل أغلب تلك الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة محل المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة، أي أن زيادة ربحية الشركة تؤدي إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة (Al-Ajmi, 2008; Affify, 2009; Abernathy et al., 2014; Almuzaiker et al., 2018; Oussii and Taktak, 2018; Viet et al., 2018; Badawy and Aly, 2018; Abdillah et al., 2019; Raweh et al., 2019; Hasballah and Ilyas, 2019; Shofiyah and Suryani, 2020; Yuliusman et al., 2020; Firnanti and Karmudiandri, 2020). ويمكن تفسير ذلك إطار نظرية الوكالة، بأنه عندما تكون ربحية الشركة مرتفعة فإن المديرين يرغبون في نقل الأخبار إلى حملة الأسهم لأنها أخبار جيدة وذلك للحفاظ على صورة جيدة للإدارة، وضمان استمرارهم في مناصبهم، والحفاظ على رواتبهم ومحاولة زيادتها (Gallego-Álvarez and Quina-Custodio, 2016) ولذلك فإن إدارة الشركة تحاول الانتهاء من إعداد التقارير المالية مبكراً وتضغط على مراقب الحسابات للانتهاء من أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة مبكراً، كما يمكن تفسير العلاقة العكسية من خلال نظرية الإشارة حيث الشركات التي لديها أخبار جيدة تعطي إشارات جيدة للجمهور وتحاول قدر المستطاع تقديم التقارير المالية بصورة سريعة، ولذلك فإنه في حالة تحقيق الشركة لربحية مرتفعة فإن ذلك سيحفز الإدارة أن تطلب من مراقب الحسابات سرعة الانتهاء من أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة حتى يمكن نقل الأخبار الجيدة بسرعة إلى حملة الأسهم والمستثمرين بما يؤثر طردياً على قيمة الشركة (Abdillah et al., 2019).

وعلى الجانب الأخر توصلت دراسة (Samaha and Khelif (2017 ودراسة Aljaaidi et al. (2019 إلى وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة محل المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة أي أن زيادة ربحية الشركة محل المراجعة يؤدي إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة. وتوصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لربحية الشركة على فترة إصدار تقرير

المراجعة (Puasa et al. ,2014; Diana, 2018; Chukwu and Nwaboichi ,2019) ;الصيرفي ، (٢٠١٧).

يخلص الباحث من الدراسات السابقة الخاصة بتأثير ربحية الشركة محل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة إلى وجود تباين بين نتائج تلك الدراسات نتيجة لاختلاف البيئات التي أجريت فيها، وكذلك لاختلاف فترة القياس، وإن كان اغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود تأثير عكسي لربحية الشركة محل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، ولذلك فمن المتوقع أن تؤثر ربحية الشركة محل المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الثالث في صورته البديلة كما يلي:-

الفرض الثالث: يختلف التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة باختلاف ربحية الشركة محل المراجعة.

٥-١-٥ خصائص مكتب المراجعة وتأثيرها على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق فرضي البحث الرابع والخامس.

ركز العديد من الدراسات السابقة في مجال محددات فترة إصدار تقرير المراجعة على مجموعة من المتغيرات المرتبطة بمكتب المراجعة (Samaha and Khlif ,2017; Badawy and Aly , 2018; Ghafran and Yasmin, 2018; Viet et al., 2018 ;Abdillah et al. , 2019 ; Juwita et al., 2020 ;Yuliusman et al. ,2020; Pradipta and Zalukhu, 2020) وعلى الرغم من تعدد تلك المتغيرات إلا أن الدراسة الحالية سوف تركز على متغيرين فقط وهما حجم مكتب المراجعة، وكذلك التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ومدى تأثير كل منهما على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة.

٥-١-٥-١ حجم مكتب المراجعة

يُعتبر متغير حجم مكتب المراجعة من أهم المتغيرات التي حظيت باهتمام العديد من الدراسات السابقة في مجال محددات فترة إصدار تقرير المراجعة، وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج متباينة بشأن تأثير اختلاف حجم مكتب المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، فأغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة أي أن زيادة حجم مكتب المراجعة تؤدي إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة (Owusu-Ansah and

Leventis, 2006; Al-Ajmi,2008 ; Afify,2009 ; Samaha and Khlif ,2017; Ghafran and Yasmin, 2018; Viet et al., 2018; Yuliusman et al. ,2020 Pradipta and Zalukhu, 2020 (الصيرفي، ٢٠١٧) ويمكن تفسير ذلك من خلال أن مكاتب المراجعة الكبرى لديها عدد كبير من المراجعين ذوي الخبرة، ولديها أجهزة ومعدات تكنولوجية متطورة، كما أنها غالباً ما تتعامل مع شركات كبرى تفضل السرعة في نشر قوائمها المالية، وبالتالي تمثل أداة ضغط على مكاتب المراجعة من أجل إصدار تقرير المراجعة في الوقت المناسب. كما أن مكاتب المراجعة الكبرى يكون لديها ميل أكبر للانتهاء من أعمال المراجعة مبكراً للحفاظ على اسمها وسمعتها في سوق خدمات المراجعة، كل ذلك يدفع مكاتب المراجعة الكبرى للانتهاء من أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة بشكل أسرع من المكاتب الصغرى (Diana, 2018; الصيرفي، ٢٠١٧; Afify,2009).

وعلى الجانب الآخر فقد توصلت دراسة (Turel (2010) ودراسة Badawy and Aly (2018) إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة؛ أي أن زيادة حجم مكتب المراجعة يؤدي إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة، ويمكن تفسير ذلك بأن مكاتب المراجعة الكبرى يكون لديها عدد كبير من العملاء مما يشكل ضغط شديد عليها، ويؤدي إلى التأخر في إنهاء عملية المراجعة وبالتبعية زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة. وتوصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم مكتب المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة (Ika and Ghazali, 2012; Abernathy et al., 2014; Sultana et al., 2015; Hasballah and Ilyas, 2019; Raweh et al. , 2019; Diana, 2018; منصور، ٢٠١٨ ; صالح، ٢٠١٧).

ولإختبار تأثير حجم مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة فقد هدفت دراسة (Juwita et al. (2020) إلى دراسة تأثير فعالية لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية على فترة إصدار تقرير المراجعة وتأثير حجم مكتب المراجعة كمتغير مُعدل للعلاقة. ومن خلال بيانات عينة من ٢٢٠ شركة صناعية مدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ توصلت الدراسة إلى أن فعالية لجنة المراجعة لها تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، أما المراجعة الداخلية فلم يكن لها تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، كما أن حجم مكتب المراجعة يؤثر على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة

إصدار تقرير المراجعة، حيث مكاتب المراجعة الكبرى تزيد من تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، بمعنى أنه يزداد تأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة في مكاتب المراجعة الكبرى مقارنة بمكاتب المراجعة الصغرى، أما تأثير حجم مكتب المراجعة على علاقة المراجعة الداخلية بفترة تقرير المراجعة فوجدت الدراسة أن حجم مكتب المراجعة لا يؤثر على علاقة المراجعة الداخلية بفترة التقرير. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Hasballah and Ilyas (2019 التي أجريت على عينة من ١٠٩ شركة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ وتوصلت إلى أن التفاعل بين فعالية لجنة المراجعة وحجم مكتب المراجعة له تأثير عكسي ومعنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة؛ أي أن حجم مكتب المراجعة يزيد من التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، ومن ثم يؤدي إلى تحسين توقيت إصدار القوائم المالية، على الرغم من أن حجم المكتب بمفرده لا يؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة.

يخلص الباحث من الدراسات السابقة الخاصة بتأثير حجم مكتب المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة إلى وجود تباين بين نتائج تلك الدراسات نتيجة لاختلاف البيئات التي أجريت فيها، وكذلك لاختلاف فترة القياس، وإن كان أغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود تأثير عكسي لحجم مكتب المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤثر حجم مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الرابع في صورته البديلة كما يلي:-

الفرض الرابع: يختلف التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة باختلاف حجم مكتب المراجعة.

٥-١-٥-٢ التخصص الصناعي لمراقب الحسابات

يُعتبر التخصص أحد مداخل التطوير في مهنة المراجعة لمواجهة التطورات والتغيرات في بيئة الأعمال الحديثة، كما يعتبر أحد مداخل تحقيق الاستمرارية في سوق المراجعة لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق (عوض، ٢٠٠٦). ويُشير التخصص الصناعي بصفة عامة إلى تراكم المعرفة الخاصة بصناعة معينة نتيجة خدمة عملاء في نفس الصناعة (Gul et al., 2009)، وقد عرف Solomon et al. (1999) مراقب الحسابات المتخصص في قطاع

صناعي بأنه مراقب الحسابات الذي تتركز خبراته وممارساته بشكل كبير في صناعة معينة ويقضي معظم وقته في مراجعة عملاء في قطاع صناعي معين. وهناك مدخلين لقياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وهما مدخل الحصة السوقية Market share approach ومدخل حصة المحفظة Portfolio share approach ، فوفقاً لمدخل الحصة السوقية فإن مراقب الحسابات يُميز نفسه عن المنافسين من خلال حصة سوقية في صناعة معينة، حيث مراقب الحسابات ذو الحصة السوقية الأكبر في قطاع صناعي معين يكون لديه معارف أكبر داخل القطاع الصناعي وبالتالي يكون متخصص في ذلك القطاع، أما مدخل حصة المحفظة فيركز على التوزيع النسبي لخدمات المراجعة والأتعاب المرتبطة بها عبر القطاعات الصناعية المختلفة وذلك لكل مراقب حسابات على حده، حيث يكون مراقب الحسابات متخصص في القطاع الذي يحظى بأعلى حصة مقارنة بالقطاعات الأخرى التي يخدمها مراقب الحسابات (Neal and Riley, 2004).

ويعتبر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من أهم المتغيرات التي حظيت باهتمام العديد من الدراسات السابقة في مجال محددات فترة إصدار تقرير المراجعة في السنوات الأخيرة، وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج متباينة بشأن اثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة، فأغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود علاقة عكسية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة أي أن زيادة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات تؤدي إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة (Habib and Bhuiyan, 2011; Albhooor and Khamees, 2016; Oussii and Taktak, 2018 ;Badawy and Aly, 2018; محمد، ٢٠١٦؛ منصور، ٢٠١٨) ويمكن تفسير ذلك بأن مراقب الحسابات المتخصص في صناعة معينة تتوافر لديه المعرفة والخبرة بتلك الصناعة، وبالتالي يأخذ وقت أقل في التعامل مع نظام التقرير المالي للشركة، وفي التعامل مع المشاكل المحاسبية مقارنة بمراقب الحسابات غير المتخصص، كما أن مراقب الحسابات المتخصص يمكنه اكتشاف الأخطاء بصورة أفضل وأسرع من مراقب الحسابات غير المتخصص، وكذلك عندما يكون مكتب المراجعة متخصص في صناعة معينة تتوافر لديه الإمكانيات والأفراد المؤهلين بما يؤدي إلى سرعة الانتهاء من عملية المراجعة ومن ثم سرعة إصدار تقرير المراجعة (Habib and Bhuiyan, 2011; Albhooor and Khamees, 2016; منصور، ٢٠١٨)

وعلى خلاف النتائج السابقة فقد توصلت دراسة (Pradipta and Zalukhu (2020 إلى وجود علاقة طردية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة، بينما توصلت دراسة (Abdillah et al. (2019 إلى عدم وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي للمراجع على فترة إصدار تقرير المراجعة.

يخلص الباحث من الدراسات السابقة الخاصة بتأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة إلى أن أغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود تأثير عكسي للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة، أي أن زيادة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات تؤدي إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الخامس في صورته البديلة كما يلي:-

الفرض الخامس: يختلف التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة باختلاف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

٥-٢ الدراسة التطبيقية

لتحقيق هدف هذا البحث، سوف يقوم الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. وبالتالي سيتم التعرض في الجزء التالي لهدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وطريقة جمع البيانات، وتوصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، ونموذج الدراسة، والتحليل الإحصائي، ونتائج الدراسة، والتحليل الإضافي، وتحليل الحساسية.

٥-٢-١ هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث، التي قام الباحث بأشتقاقها في الشق النظري من البحث، وذلك لتحديد مدى تأثير فعالية لجنة المراجعة كإحدى الآليات الداخلية للحوكمة على فترة إصدار تقرير المراجعة، وكذلك تأثير مجموعة من المتغيرات المعدلة المرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة والمرتبطة بخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة.

٥-٢-٢ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المصرية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨. وقد تم اختيار الشركات المحتملة في عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية:-

- أ- ألا تنتمي إلى قطاع البنوك أو قطاع الخدمات المالية، نظراً لخضوع الشركات في هذين القطاعين لقواعد إفصاح تختلف عن الشركات غير المالية.
- ب- أن تتوفر لها جميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات خلال فترة الدراسة.
- ج- أن تكون الشركة مسجلة في البورصة المصرية خلال فترة الدراسة.
- وقد نتج عن ذلك عينة من ١٠٠ شركة غير مالية بإجمالي مشاهدات ٣٠٠ مشاهدة (١٠٠ شركة × ٣ سنوات) موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويوضح الجدول رقم (١) شركات العينة مصنفة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها.

جدول ١: توزيع شركات العينة وفقاً للقطاعات

النسبة	عدد الشركات	القطاع
٧%	٧	الموارد الأساسية
٨%	٨	الرعاية الصحية والأدوية
١٥%	١٥	العقارات
١٣%	١٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١٤%	١٤	التشييد والبناء
١٦%	١٦	الأغذية والمشروبات
١٠%	١٠	السياحة والترفيه
٨%	٨	الكيمويات
٩%	٩	منتجات منزلية وشخصية
١٠٠%	١٠٠	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق أن قطاع الأغذية والمشروبات هو القطاع الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة قدرها ١٦% من شركات العينة، ثم قطاع العقارات بنسبة قدرها ١٥% من شركات العينة. في حين أن قطاع الموارد الأساسية هو القطاع الأقل تمثيلاً في العينة بنسبة قدرها ٧% من شركات العينة، ثم قطاع الرعاية الصحية والأدوية، وقطاع الكيمويات بنسبة ٨% من شركات العينة لكل قطاع.

٥-٢-٣ طريقة جمع البيانات

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال معلومات تقرير مجلس الإدارة السنوي، وكذلك معلومات القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة لتلك الشركات، والتي تم الوصول إليها من خلال المواقع الالكترونية للشركات، وموقع مباشر، وموقع البورصة المصرية، وكذلك من خلال شركة مصر لنشر المعلومات.

٥-٢-٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

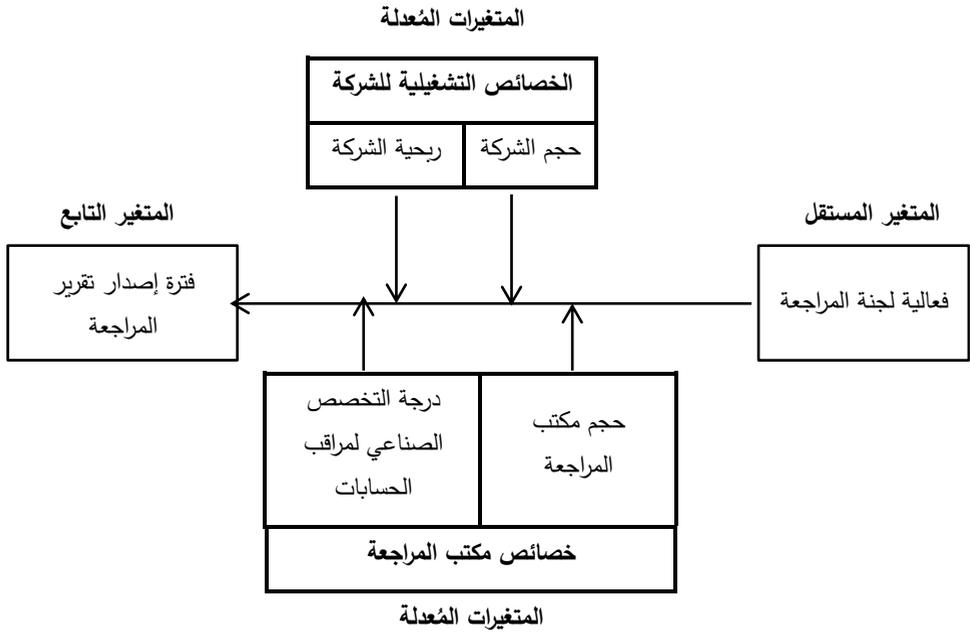
ويوضح الجدول رقم (٢) متغيرات الدراسة، والرموز المستخدمة بالنسبة لكل متغير، ونوع المتغير (تابع، أو مستقل، أو مُعدل) وكيفية قياس كل متغير من هذه المتغيرات.

جدول ٢: توصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

المتغير ورمزه	النوع	توصيف وقياس المتغيرات
فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL)	تابع	يقصد بفترة إصدار تقرير المراجعة الفترة المطلوبة لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة، وتم قياسها بعدد الأيام من نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجعة. (Sultana et al., 2015; Ghafran and Yasmin, 2018 ; Oussii and Taktak ,2018; Diana, 2018 ; Badawy and Aly, 2018)
فعالية لجنة المراجعة (ACE)	مستقل	تُشير فعالية لجنة المراجعة إلى مقدرة اللجنة على القيام بوظائفها المختلفة على أكمل وجه، ويتحقق ذلك عندما تكون مستقلة عن الإدارة، ولديها عدد كافي من الأعضاء، ولدى أعضائها الخبرة المالية، وتقوم بعقد اجتماعات متكررة. وقد تم قياس فعالية لجنة المراجعة من خلال إعداد مؤشر مكون من أربعة عناصر استرشاداً بدراسة (Hasballah and Ilyas 2019) ودراسة (Habbash 2013) والعناصر الأربعة هي :- <ul style="list-style-type: none"> ● عدد أعضاء اللجنة :- حيث إذا كان عدد أعضاء اللجنة ٣ أعضاء فأكثر تأخذ القيمة ١ وإذا كان غير ذلك تأخذ القيمة صفر. ● استقلال اللجنة :- حيث إذا كان هناك عضو مستقل على الأقل في اللجنة تأخذ القيمة ١ وإذا كان غير ذلك تأخذ القيمة صفر. ● الخبرة المالية للجنة :- حيث إذا كان هناك عضو على الأقل لديه خبرة مالية ومحاسبية تأخذ القيمة ١ وإذا كان غير ذلك تأخذ القيمة صفر. ● عدد اجتماعات اللجنة :- حيث إذا كان عدد اجتماعات اللجنة ٤ اجتماعات فأكثر تأخذ القيمة ١ وإذا كان غير ذلك تأخذ القيمة صفر.

<p>ثم بعد ذلك يتم جمع درجات العناصر الأربعة السابقة لكل مفردة من مفردات العينة، ثم يتم قسمة مجموع الدرجات على 4 (الحد الأقصى لمجموع الدرجات) تصل إلى قيمة مؤشر فعالية لجنة المراجعة، وقد تم حساب متوسط قيم المؤشر لمفردات العينة، حيث الشركات التي يكون قيمة المؤشر لها أكبر من أو يساوي المتوسط تأخذ القيمة 1، أما الشركات التي يكون قيمة المؤشر لها أقل من المتوسط تأخذ القيمة صفر.</p>		
<p>يُعبّر عن الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية والتكنولوجية للشركة، وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية (Afify, 2009; Sultana et al., 2015; Hasballah and Ilyas, 2019; Firnanti and Karmudiandri, 2020)، وقد تم حساب متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، والشركات التي يكون لوغاريتم إجمالي الأصول لها أكبر من أو يساوي المتوسط تأخذ القيمة 1 وتشير للشركات الكبيرة، أما الشركات التي يكون لوغاريتم إجمالي الأصول لها أقل من المتوسط تأخذ القيمة صفر وتشير للشركات الصغيرة.</p>	معدل	حجم الشركة محل المراجعة (SIZE)
<p>تشير ربحية الشركة إلى مقدرة الشركة على تحقيق الربح من خلال الموارد المملوكة لها، وتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول ويحسب من خلال قسمة صافي ربح السنة على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية (Oussii and Taktak, 2018; Viet et al., 2018; Hasballah and Ilyas, 2019; Firnanti and Karmudiandri, 2020)</p>	معدل	ربحية الشركة (ROA)
<p>يشير إلى إمكانيات مكتب المراجعة المادية والبشرية، ويأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من خلال أحد المكاتب التي تنتمي إلى المكاتب الأربعة الكبرى Big4 ويأخذ القيمة صفر في الحالات الأخرى (Sultana et al., 2018; Diana 2018; Viet et al., 2018). مع مراعاة أن الجهاز المركزي للمحاسبات يعتبر منشأة كبيرة قياساً على دراسة الصيرفي (٢٠١٧).</p>	معدل	حجم مكتب المراجعة (ASIZE)
<p>يشير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات إلى تركيز مراقب الحسابات على قطاع صناعي معين بحيث يكون أكثر فهماً لخصائص ذلك القطاع (Abdillah et al., 2019) وقد تم قياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من خلال الحصة السوقية على أساس عدد العملاء، ويتم حسابه لكل قطاع صناعي كما يلي:- عدد عملاء المكتب في الصناعة / إجمالي عدد العملاء في الصناعة (Pradipta and Zalukhu, 2020; منصور، ٢٠١٨)</p>	معدل	التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (ASPC)

٥-٢-٥ نموذج الدراسة التطبيقية



شكل ١: نموذج الدراسة (من إعداد الباحث)

يُوضح الشكل رقم (١) نموذج الدراسة حيث فعالية لجنة المراجعة تمثل المتغير المستقل، وفترة إصدار تقرير المراجعة تمثل المتغير التابع، وهناك مجموعة من المتغيرات المُعدلة التي من المتوقع أن تؤثر على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهي متغيرات ترتبط بالخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة (حجم الشركة وربحية الشركة) ومتغيرات ترتبط بخصائص مكتب المراجعة (حجم مكتب المراجعة ودرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات). وقد تم التعبير عن هذا النموذج من خلال نموذجي انحدار، حيث ركز نموذج الانحدار الأول على العلاقة الأساسية بين المتغير المستقل (فعالية لجنة المراجعة) والمتغير التابع (فترة إصدار تقرير المراجعة). أما نموذج الانحدار الثاني فركز على جميع العلاقات حيث تم إدخال المتغيرات المُعدلة والتفاعل بينها وبين فعالية لجنة المراجعة وكيفية تأثيرها على فترة إصدار تقرير المراجعة.

النموذج الأول

يركز على العلاقة الأساسية بين فعالية لجنة المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة، ويكون كما يلي:-

$$ARL_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ACE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:-

فترة إصدار تقرير المراجعة للشركة أ عن السنة t.	:	$ARL_{i,t}$
فعالية لجنة المراجعة للشركة أ في السنة t.	:	$ACE_{i,t}$
الجزء الثابت في نموذج الانحدار.	:	β_0
معامل نموذج الانحدار.	:	β_1
الخطأ العشوائي للشركة أ للسنة t.	:	$\varepsilon_{i,t}$

النموذج الثاني

يركز على جميع العلاقات حيث تم إدخال المتغيرات المعدلة والتفاعل بينها وبين فعالية لجنة المراجعة وكيفية تأثيرها على فترة إصدار تقرير المراجعة، ويكون كما يلي:-

$$ARL_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 ACE_{i,t} + \beta_2 SIZE_{i,t} + \beta_3 SIZE_{i,t} \times ACE_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 ROA_{i,t} \times ACE_{i,t} + \beta_6 ASIZE_{i,t} + \beta_7 ASIZE_{i,t} \times ACE_{i,t} + \beta_8 ASPC_{i,t} + \beta_9 ASPC_{i,t} \times ACE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}.$$

حيث:-

فترة إصدار تقرير المراجعة للشركة أ عن السنة t.	:	$ARL_{i,t}$
فعالية لجنة المراجعة للشركة أ في السنة t.	:	$ACE_{i,t}$
حجم الشركة أ في نهاية السنة t.	:	$SIZE_{i,t}$
التفاعل بين حجم الشركة أ وفعالية لجنة المراجعة للشركة أ في السنة t.	:	$SIZE_{i,t} \times ACE_{i,t}$
معدل العائد على الأصول (درجة الربحية) للشركة أ عن السنة t.	:	$ROA_{i,t}$

$ROA_{i,t} \times ACE_{i,t}$: التفاعل بين درجة الربحية للشركة i وفعالية لجنة المراجعة للشركة i في السنة t .

$ASIZE_{i,t}$: حجم مكتب المراجعة للشركة i في السنة t .

$ASIZE_{i,t} \times ACE_{i,t}$: التفاعل بين حجم مكتب المراجعة للشركة i وفعالية لجنة المراجعة للشركة i في السنة t .

$ASPC_{i,t}$: درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة i في السنة t .

$ASPC_{i,t} \times ACE_{i,t}$: التفاعل بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات للشركة i وفعالية لجنة المراجعة للشركة i في السنة t .

β_0 : الجزء الثابت في نموذج الانحدار.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات نموذج الانحدار.

$\beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$:

β_9 :

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي للشركة i للسنة t .

٥-٢-٦ التحليل الإحصائي المستخدم

اعتمد الباحث في التحليل الإحصائي على حزمة البرامج الإحصائية SPSS إصدار ٢٣، وذلك لإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لنموذج الدراسة الأول لاختبار فرض الدراسة الأول، ولإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المُعدلة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة لاختبار الفروض من الثاني إلى الخامس.

٥-٢-٧ نتائج الدراسة التطبيقية

سيتم عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال استعراض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ثم بعد ذلك يتم عرض نتائج اختبار فروض البحث باستخدام نموذج تحليل الانحدار الخطي البسيط ونموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

٥-٢-٧-١ الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (٣) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث يوضح كلاً من المتوسط، والانحراف المعياري، والحد الأدنى، والحد الأقصى لقيم متغيرات الدراسة.

جدول ٣: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتغير
٢٠,٨٢٨١١٨٦	٧٢,٩٥٣٣٣٣	١٦٩,٠٠٠٠	٣١,٠٠٠٠	فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL)
٠,٤٩٨٣٢٥٠	٠,٥٥٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	فعالية لجنة المراجعة (ACE)
٠,٥٠٠٥٥٧١	٠,٤٨٣٣٣٣	١,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	حجم الشركة (SIZE)
٠,١٠٥٦١٢٩	٠,٠٤٦٨٦٨	٠,٤٨٢٨	٠,٣٧٦٣-	ربحية الشركة (ROA)
٠,٤٨٥٣٥٩٨	٠,٦٢٣٣٣٣	١,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	حجم مكتب المراجعة (ASIZE)
٠,١٢٢٠٤١٩	٠,١٧٤١١٨	٠,٥٠٠٠	٠,٠٤٥٠	التخصص الصناعي (ASPC) لمراقب الحسابات

يتضح من الجدول السابق أن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة ٧٣ يوم تقريباً بحد أدنى ٣١ يوم و بحد أقصى ١٦٩ يوم، مما يعني أن أغلب شركات العينة تلتزم بالقواعد المحددة في البيئة المصرية بثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويعتبر هذا المتوسط متقارب إلى حد كبير مع متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية؛ حيث بلغ المتوسط ٧٣ يوم في دراسة إبراهيم (٢٠١٩)، و ٧٦ يوم في دراسة (Badawy and Aly (2018)، و ٧٢ يوم في دراسة الصيرفي (٢٠١٧)، و ٦٩ يوم في دراسة (Samaha and Khlif (2017)، وكذلك متقارب أيضاً مع متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة؛ حيث بلغ المتوسط ٧٦ يوم في اندونيسيا كما في دراسة Hasballah and Ilyas (2019)، و ٨١ يوم في استراليا كما في دراسة (Sultana et al. (2015)، و ٨٣ يوم في فيتنام كما في دراسة (Viet et al. (2018) ويختلف عن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في الدراسات التي أجريت في بيئات أخرى؛ حيث بلغ ٥٥ يوم في الولايات المتحدة الأمريكية كما في دراسة (Abernathy et al. (2014)، و ٥١ يوم في عمان كما في دراسة (Raweh et al. (2019)، و ١٢١ يوم في نيجيريا كما في دراسة (Muhammad (2020).

كما يتضح من جدول (٣) أيضاً أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الشركات فيما يخص درجة ربحية الشركة حيث بلغ الحد الأدنى -٠,٣٧٦٣، والحد الأقصى ٠,٤٨٢٨، بمتوسط قدره ٠,٠٤٦٨٦٨، وانحراف معياري ٠,١٠٥٦١٢٩، ويمكن تفسير ذلك بأن شركات العينة تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة. أما التخصص الصناعي لمراقب الحسابات فقد بلغ الحد الأدنى له ٠,٠٤٥٠، والحد الأقصى

٠,٥٠٠٠ ، بمتوسط ٠,١٧٤١١٨ ، وانحراف معياري ٠,١٢٢٠٤١٩ ، وهذا يدل على وجود تخصص صناعي في سوق خدمات المراجعة في البيئة المصرية. أما فعالية اللجنة وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة فقد بلغ الحد الأدنى صفر والحد الأقصى ١ وهذا منطقي لأنه يتم قياس تلك المتغيرات من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة صفر ، ١ .

٥-٢-٧-٢ اختبار فرض الدراسة الأول باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط

تم اختبار فرض الدراسة الأول والمتعلق بتأثير فعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط، والذي تظهر نتائجه بالجدول رقم (٤).

جدول ٤: تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير	معامل الانحدار	إحصائية اختبار t	مستوى المعنوية
فعالية لجنة المراجعة (ACE)	- ٦,٩٢٧	- ٢,٩٠١	٠,٠٠٤
معامل التحديد المعدل للنموذج $R^2 (adj.) = ٢,٤\%$ إحصائية اختبار F للنموذج = ٨,٤١٥ مستوى المعنوية للنموذج = ٠,٠٠٤			

ويُظهر الجدول رقم (٤) النتائج التالية :

١- بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج $R^2 (adj.) = ٢,٤\%$ والذي يشير إلى أن فعالية لجنة المراجعة تُفسر ٢,٤% من التغيرات في فترة إصدار تقرير المراجعة. كما يُظهر الجدول أن النموذج كان معنوياً، حيث بلغت قيمة F ٨,٤١٥ بمستوى معنوية ٠,٠٠٤ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.

٢- يوجد تأثير عكسي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار لها -٦,٩٢٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠٤ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% ، أي أن زيادة فعالية لجنة المراجعة تقلل من فترة إصدار تقرير المراجعة، مما يعني قبول فرض الدراسة الأول. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (eg. Ika and Ghazali, 2012 ; Aljaaidi et al., 2019 ; Hasballah and , 2020) ; Juwita et al. , 2020 ; Abdillah et al. , 2019 ; Ilyas, 2019). ويمكن تفسير ذلك في ضوء المهام الرئيسية للجنة المراجعة، فمن خلال الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية

للشركة، والإشراف على مراجعة القوائم المالية للشركة يمكن أن تساعد لجنة المراجعة إدارة الشركة في الانتهاء مبكراً من إعداد القوائم المالية. ومن خلال تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للشركة، تجعل مراقب الحسابات يعتمد على نظام الرقابة الداخلية، ويُخفف من الاختبارات التي يقوم بها لانخفاض خطر الرقابة مما يؤدي إلى تخفيض الوقت اللازم لانتهاء من أعمال المراجعة، ومن خلال دورها في اختيار مراقب الحسابات والإشراف على عمله والوساطة بينه وبين الإدارة في حالة وجود اختلافات حول بعض المعالجات المحاسبية، كل ذلك يؤدي إلى انخفاض وقت المراجعة وبالتبعية انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة. ويتفق الباحث مع دراسة (Carcello et al. (2006) والتي أشارت إلى أن لجنة المراجعة الفعالة يمكن أن تنجز دورها الإشرافي عندما تكون مستقلة عن الإدارة ولديها عدد كافي من الأعضاء، ولدى أعضائها الخبرة المالية وتقوم بعقد اجتماعات متكررة.

٥-٢-٧-٣ اختبار الفروض من الثاني إلى الخامس باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المُعدلة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة لاختبار الفروض من الثاني إلى الخامس، والذي تظهر نتائجه بالجدول رقم (٥).

جدول ٥: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

معامل VIF	مستوى المعنوية	إحصائية اختبار t	معامل الانحدار	المتغيرات
٤,٠٨٢	٠,٠٣٢	٢,١٥٠-	٩,٦٢٧-	فعالية لجنة المراجعة (ACE)
٢,٤٣٩	٠,٥٥٢	٠,٥٩٥-	٢,٠٥٢-	حجم الشركة (SIZE)
٣,٧١٣	٠,٠١٧	٢,٤٠٨	١١,٣٩٧	SIZE × ACE
٣,١٣٢	٠,٠٠٥	٢,٨٣٨-	٥٢,٥٣٤-	ربحية الشركة (ROA)
٣,٥٣٤	٠,٧٨٩	٠,٢٦٨	٦,١٧٠	ROA × ACE
٣,١٠٨	٠,٠٠٠	٥,٠٢١	٢٠,١٤٦	حجم مكتب المراجعة (ASIZE)
٦,٤٠٢	٠,٠٠٥	٢,٨٤٨-	١٦,٤٩٠-	ASIZE × ACE
٤,٦١٦	٠,٠٠١	٣,٥١٢-	٦٨,٢٩٢-	التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (ASPC)
٩,١٥٥	٠,٠٢٥	٢,٢٤٨	٥٣,٩٢٦	ASPC × ACE
معامل التحديد المعدل للنموذج $R^2 (adj.) = ١٥,٩\%$				
إحصائية اختبار F للنموذج = ٧,٢٨٣				
مستوى المعنوية للنموذج = ٠,٠٠٠				

ويُظهر الجدول رقم (٥) النتائج التالية:

- ١- بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج (adj.) R^2 ١٥,٩% والذي يُشير إلى أن متغيرات النموذج تُفسر ١٥,٩% من التغيرات في المتغير التابع. كما يُظهر الجدول أن النموذج كان معنوياً، حيث بلغت قيمة F ٧,٢٨٣ بمستوى معنوية ٠.٠٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.
- ٢- لا يوجد ارتباط خطي متعدد Multicollinearity بين متغيرات النموذج وبعضها البعض، حيث كانت قيمة معامل تضخيم التباين (VIF) Variance Inflation Factor لمتغيرات النموذج أقل من ١٠.
- ٣- يوجد تأثير عكسي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٠٣٢ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، أي أن زيادة فعالية لجنة المراجعة تقلل من فترة إصدار تقرير المراجعة، مما يعني تدعيم قبول فرض الدراسة الأول.
- ٤- لا يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٥٥٢ وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له الدراسات السابقة (Owusu-Ansah and Leventis, 2006 ; Turel, 2010 ; Ika and Ghazali, 2012 ; Puasa et al., 2014 ; Almuzaiker et al., 2018 ; Chukwu and Nwabochoi, 2019). أما بالنسبة للتفاعل بين حجم الشركة وفعالية لجنة المراجعة له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة حيث كان مستوى المعنوية ٠,٠١٧ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% ، مما يعني قبول فرض الدراسة الثاني بأن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة يختلف باختلاف حجم الشركة، ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث تهتم الشركات الكبيرة بلجنة المراجعة من حيث تشكيل اللجنة من عدد مناسب من الأعضاء المستقلين ذوي المعرفة المالية والمحاسبية، وتهتم كذلك بتحديد سلطات وصلاحيات واضحة لأعضاء اللجنة حتى يستطيعوا القيام بالمهام المطلوبة منهم بكفاءة وفعالية، كل ذلك سوف يزيد من فعالية لجنة المراجعة في تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Putra et al. (2017 حيث توصلت إلى أن زيادة حجم الشركة محل المراجعة يزيد من فعالية لجنة المراجعة في تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة.

٥- يوجد تأثير عكسي ومعنوي لدرجة ربحية الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠٥، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، أي أن زيادة ربحية الشركة تقلل من فترة إصدار تقرير المراجعة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له الدراسات السابقة (Al-Ajmi, 2008; Afify, 2009; Abernathy et al., 2014; Oussii and Taktak, 2018; Viet et al., 2018; Badawy and Aly, 2018; Almuzaiqer et al., 2018; Abdillah et al., 2019; Raweh et al., 2019; Hasballah and Ilyas, 2019; Shofiyah and Suryani, 2020; Yuliusman et al., 2020; Firnanti and Karmudiandri, 2020) ويمكن تفسير ذلك بأنه عندما تكون ربحية الشركة مرتفعة فإن المديرين يرغبون في نقل الأخبار الجيدة إلى حملة الأسهم للحفاظ على صورة جيدة للإدارة، حتى يستمروا في مناصبهم، وللحفاظ على رواتبهم ومحاولة زيادتها. ولذلك فإن إدارة الشركة تحاول الانتهاء من إعداد التقارير المالية مبكراً وتضغط على مراقب الحسابات للانتهاء من أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة مبكراً، أما في حالة إن ربحية الشركة منخفضة فإن مخاطر المراجعة تكون مرتفعة بما يؤدي إلى توسيع مراقب الحسابات لنطاق الفحص مما يؤدي لزيادة فترة عملية المراجعة وبالتبعية زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة. أما التفاعل بين درجة ربحية الشركة وفعالية لجنة المراجعة فليس له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث كان مستوى المعنوية ٠,٧٨٩، وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، مما يعني عدم قبول فرض الدراسة الثالث وبالتالي فإن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة لا يختلف باختلاف درجة ربحية الشركة. ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية لأن الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة الفعالة في الإشراف على إعداد القوائم المالية، ومتابعة نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، والإشراف على المراجعين الداخليين، ومتابعة مراقب الحسابات لا يتأثر بدرجة ربحية الشركة.

٦- يوجد تأثير طردي ومعنوي لحجم مكتب المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠٠، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، أي أن زيادة حجم مكتب المراجعة تزيد من فترة إصدار تقرير المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Badawy and Aly (2018 ودراسة (Turel (2010 إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة؛ أي أن زيادة حجم مكتب المراجعة تؤدي

إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة، ويمكن تفسير ذلك بأن مكاتب المراجعة الكبيرة لديها عدد كبير من العملاء مما يشكل ضغط شديد عليها ويؤدي إلى التأخر في إنهاء عملية المراجعة، وبالتبعية زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة. كما أن التفاعل بين حجم مكتب المراجعة وفعالية لجنة المراجعة له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث كان مستوى المعنوية ٠,٠٠٥ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني قبول فرض الدراسة الرابع بأن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة يختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة، ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث يكون لدى مكاتب المراجعة الكبرى مجموعة من المراجعين المتخصصين على درجة كبيرة من التدريب والتأهيل المهني، ويقومون بتخطيط عملية المراجعة وجدولة أعمالها بصورة دقيقة، مما يُضعف من تأثير لجنة المراجعة على فترة عملية المراجعة ومن ثم على فترة إصدار تقرير المراجعة.

٧- يوجد تأثير عكسي ومعنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث بلغ مستوى معنوية ٠,٠٠١ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، أي أن زيادة درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات تُقلل من فترة إصدار تقرير المراجعة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له الدراسات السابقة (Habib and Bhuiyan, 2011; Albhoor and Khamees, 2016; Oussii and Taktak, 2018 ; Badawy and Aly, 2018) ويمكن تفسير ذلك بأن مراقب الحسابات المتخصص في صناعة معينة تتوافر لديه المعرفة والخبرة بتلك الصناعة، وبالتالي يأخذ وقت أقل في التعامل مع نظام التقرير المالي للشركة، ويمكنه اكتشاف الأخطاء بصورة أفضل وأسرع من مراقب الحسابات غير المتخصص مما يؤدي إلى الانتهاء من عملية المراجعة في وقت أقل، ومن ثم سرعة إصدار تقرير المراجعة. كما أن التفاعل بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفعالية لجنة المراجعة له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث كان مستوى المعنوية ٠,٠٢٥ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، مما يعني قبول فرض الدراسة الخامس بأن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة يختلف باختلاف درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. ويرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث كلما كان مراقب الحسابات متخصص في صناعة العميل كلما زاد التعاون بينه وبين لجنة المراجعة مما يزيد من فعالية لجنة المراجعة في تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة.

٥-٢-٨ تنوع عمليات الشركة وأثره على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة

أشار العديد من الدراسات السابقة إلى أن مدى تنوع وتعقد عمليات الشركة قد يؤثر على وقت عملية المراجعة، وعلى فترة إصدار تقرير المراجعة (Abernathy et al., 2014; Samaha and Khelif, 2017; Diana, 2018; Abdillah et al., 2019; Sari et al., 2019) كما أن تنوع وتعقد عمليات الشركة قد يكون له تأثير مُعدل على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، لأن تنوع عمليات الشركة هو عامل شرطي يجب مراعاته في تصميم وتطبيق نظم الرقابة الداخلية للشركة. حيث يعتمد تصميم نظام الرقابة الداخلية في الشركة على السياق الذي تعمل فيه الشركة، وبالتالي، كلما كانت عمليات الشركة أكثر تنوعاً كلما كان نظام الرقابة الداخلية أكثر تعقيداً (Sari et al., 2019) بما يؤدي إلى زيادة الوقت الذي تقوم فيه لجنة المراجعة بتقييم نظام الرقابة الداخلية، وبمتابعة عمل مراقب الحسابات بما قد يؤثر على فعاليتها في تخفيض فترة إصدار تقرير المراجعة.

ولذلك قام الباحث بإجراء تحليل إضافي بإدخال متغير تنوع عمليات الشركة على نموذج الدراسة والتعرف على أثره على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، حيث تم إدخاله في النموذج كمتغير مُعدل لعلاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، أما المتغيرات المُعدلة المعنوية في التحليل الأساسي (ربحية الشركة، وحجم مكتب المراجعة، و التخصص الصناعي لمراقب الحسابات) فقد تم معالجتها في نموذج التحليل الإضافي على أنها متغيرات رقابية، وقد تم قياس تنوع وتعقد عمليات الشركة من خلال مؤشر وجود عمليات تصدير في الشركة، قياساً على دراسة (Samaha and Khelif (2017 ودراسة (Abernathy et al. (2014)، وتم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد والذي تظهر نتائجه في جدول رقم (٦).

جدول ٦: نموذج الانحدار الخطي المتعدد (التحليل الإضافي)

المتغيرات	معامل الانحدار	إحصائية اختبار t	مستوى المعنوية	معامل VIF
فعالية لجنة المراجعة (ACE)	-٦,٢٨٩	-٢,٠٠٦	٠,٠٤٦	١,٩٢٨
ربحية الشركة (ROA)	-٥١,٦٣٥	-٤,٧١٧	٠,٠٠٠	١,٠٥٦
حجم مكتب المراجعة (ASIZE)	١٣,٤٦١	٤,٧٥٣	٠,٠٠٠	١,٤٩٣
التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (ASPC)	-٣٩,٤١٨	-٣,٤٧٠	٠,٠٠١	١,٥١٩

٢,٢٨٨	٠,٧٤١	٠,٣٣٠-	١,١٢٣-	عمليات التصدير (EXPORT)
٣,٤٥٢	٠,٥١٣	٠,٦٥٥	٣,٠٢١	EXPORT × ACE
معامل التحديد المعدل للنموذج $R^2 (adj.) = ١٢,٧\%$ إحصائية اختبار F للنموذج = ٨,٢٧٧ مستوى المعنوية للنموذج = ٠,٠٠٠				

ويُظهر الجدول رقم (٦) النتائج التالية:-

١- بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج $R^2 (adj.) = ١٢,٧\%$ والذي يشير إلى أن متغيرات النموذج تُفسر ١٢,٧% من التغيرات في المتغير التابع. كما يُظهر الجدول أن النموذج كان معنوياً، حيث بلغت قيمة F ٨,٢٧٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.

٢- لا يوجد ارتباط خطي متعدد Multicollinearity بين متغيرات النموذج وبعضها البعض، حيث كانت قيمة معامل تضخيم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لمتغيرات النموذج أقل من ١٠.

٣- يوجد تأثير عكسي ومعنوي لكل من فعالية لجنة المراجعة، ودرجة ربحية الشركة، ودرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة. كما يوجد تأثير طردي ومعنوي لحجم مكتب المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، وهذه النتائج متسقة مع نتائج النموذج الأساسي.

٤- لا يوجد تأثير معنوي لتنوع عمليات الشركة من خلال مؤشر وجود عمليات تصدير في الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٧٤١ وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت لها الدراسات السابقة (Abernathy et al., 2014; Samaha and Khelif, 2017; Sari et al., 2019; Diana, 2018; Abdillah et al., 2019) بأن تنوع وتعقد عمليات الشركة لا يؤثر على فترة إصدار تقرير المراجعة، ويمكن تفسير ذلك بأن مراقب الحسابات غالباً ما يأخذ في الحسبان تعقد العمليات في المراحل الأولى من عملية المراجعة، ويقوم بتخطيط أعمال المراجعة وينظم جدول المهام بناء على ذلك بما يؤدي إلى عدم زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة. كما أن الشركات ذات العمليات المعقدة غالباً ما يكون لديها نظام رقابة داخلية فعال مما يقلل من خطر الرقابة، ومن ثم لا يزيد من حجم عينات اختبارات المراجعة، ومن ثم لا يؤثر على فترة إصدار تقرير المراجعة. كما أن التفاعل بين درجة تنوع عمليات الشركة وفعالية لجنة المراجعة ليس له تأثير

معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة حيث كان مستوى المعنوية ٠,٥١٣ وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%. وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة Sari et al. (2019) بأن تعقد عملية الشركة يُضعف من العلاقة العكسية بين فعالية لجنة المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة.

٥-٢-٩ تحليل الحساسية

تم استخدام تحليل الحساسية للتحقق من دقة النتائج الرئيسية للبحث، حيث تم تغيير طريقة قياس المتغير التابع من خلال استخدام مقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة، ثم تغيير طريقة قياس المتغير المستقل من خلال استخدام مقياس بديل لفعالية لجنة المراجعة، وأخيراً تغيير طريقة قياس المتغيرين التابع والمستقل معاً كما يلي:-

٥-٢-٩-١ مقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة

تم استخدام لوغاريتم الفترة من نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجعة كمقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة، قياساً على دراسة (Oussii and Taktak 2018) ودراسة سلامة (٢٠١٨). وتم إعادة تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وتظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في جدول رقم (٧) حيث كانت النتائج متطابقة مع النموذج الأساسي بأنه يوجد تأثير عكسي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة مع مراعاة أن R^2 المعدلة أصبحت ٢,٨% بدلاً من ٢,٤%. كما تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول رقم (٨) حيث كانت النتائج متطابقة مع النموذج الأساسي مع مراعاة أن R^2 المعدلة أصبحت ١٦,١% بدلاً من ١٥,٩% ومن ثم يتم قبول الفروض الأول والثاني والرابع والخامس، وعدم قبول الفرض الثالث.

٥-٢-٩-٢ مقياس بديل لفعالية لجنة المراجعة.

تم استخدام مؤشر لفعالية لجنة المراجعة من خمسة عناصر وهي العناصر الأربعة للمؤشر السابق (عدد أعضاء اللجنة، واستقلال اللجنة، والخبرة المالية للجنة، وعدد اجتماعات اللجنة) بالإضافة إلى العنصر الخامس وهو استقلال رئيس اللجنة قياساً على دراسة (Al- et al. 2019) Musali، ودراسة الشعراوي (٢٠١٨). وتم إعادة تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وتظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في جدول رقم (٧) حيث كانت النتائج متطابقة مع النموذج الأساسي بأنه يوجد تأثير عكسي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة.

كما تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول رقم (٨) حيث كانت النتائج متطابقة مع النموذج الأساسي، ومن ثم يتم قبول الفروض الأول والثاني والرابع والخامس، وعدم قبول الفرض الثالث.

٥-٢-٩-٣ مقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة وفعاليتها لجنة المراجعة

تم استخدام لوغاريتم الفترة من نهاية السنة المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المراجعة كمقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة، كما تم استخدام مؤشر لفعالية لجنة المراجعة من خمسة عناصر كمقياس بديل لفعالية لجنة المراجعة. وتم إعادة تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وتظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في جدول رقم (٧)، حيث كانت النتائج متطابقة مع النموذج الأساسي بأنه يوجد تأثير عكسي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، مع مراعاة أن R^2 المعدلة أصبحت ٢,٨% بدلاً من ٢,٤%. كما تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في جدول رقم (٨)، حيث كانت النتائج متطابقة مع النموذج الأساسي مع مراعاة أن R^2 المعدلة أصبحت ١٦,١% بدلاً من ١٥,٩% ومن ثم يتم قبول الفروض الأول والثاني والرابع والخامس، وعدم قبول الفرض الثالث.

جدول ٧: تحليل الانحدار الخطي البسيط (تحليل الحساسية)

مقياس بديل لفترة الإصدار ومقياس بديل لمؤشر فعالية اللجنة			مقياس بديل لمؤشر فعالية اللجنة			مقياس بديل لفترة الإصدار			المتغير
مستوى المعنوية	إحصائية اختبار	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية اختبار	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية اختبار	معامل الانحدار	
٠,٠٠٢	٣,٠٩٠ -	٠,٠٤١ -	٠,٠٠٤	٢,٨٧٦ -	٦,٨٧٨ -	٠,٠٠٢	٣,١٢٥ -	٠,٠٤١ -	فعالية لجنة المراجعة (ACE)
	٢,٨%			٢,٤%			٢,٨%		R^2 المعدلة
	٩,٥٥٠			٨,٢٦٩			٩,٧٦٦		F للنموذج
	٠,٠٠٢			٠,٠٠٤			٠,٠٠٢		معنوية النموذج

جدول ٨: تحليل الانحدار الخطي المتعدد (تحليل الحساسية)

مقياس بديل لفترة الإصدار ومقياس بديل لمؤشر فعالية اللجنة			مقياس بديل لمؤشر فعالية اللجنة			مقياس بديل لفترة الإصدار			المتغير
مستوى المعنوية	إحصائية اختبار F	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية اختبار F	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية اختبار F	معامل الانحدار	
٠,٠٠٩	٢,٦٢١-	٠,٠٦٥-	٠,٠٣٥	٢,١٢٢-	٩,٤٩٩-	٠,٠٠٨	٢,٦٥٠-	٠,٠٦٦-	فعالية لجنة المراجعة (ACE)
٠,٥٤١	٠,٦١٢-	٠,٠١٢-	٠,٦٠٤	٠,٥٢٠-	١,٨٠١-	٠,٤٩٨	٠,٦٧٩-	٠,٠١٣-	حجم الشركة (SIZE)
٠,٠٢٣	٢,٢٩٣	٠,٠٦٠	٠,٠٢٠	٢,٣٤١	١١,٠٩٣	٠,٠١٩	٢,٣٥٣	٠,٠٦٢	SIZE × ACE
٠,٠١٢	٢,٥٣٦-	٠,٢٦١-	٠,٠٠٥	٢,٨٤٤-	٥٢,٦٢٥-	٠,٠١٢	٢,٥٣٣-	٠,٢٦١-	ربحية الشركة (ROA)
٠,٨٥٣	٠,١٨٦-	٠,٠٢٤-	٠,٧٨٧	٠,٢٧١	٦,٢٢٦	٠,٨٥٣	٠,١٨٥-	٠,٠٢٤-	ROA × ACE
٠,٠٠٠	٤,٧٦٠	٠,١٠٧	٠,٠٠٠	٥,٠٣٩	٢٠,٢٨٥	٠,٠٠٠	٤,٧٥١	٠,١٠٦	حجم مكتب المراجعة (ASIZE)
٠,٠٢٤	٢,١٢٦-	٠,٠٦٨-	٠,٠٠٤	٢,٨٧٣-	١٦,٦١٧-	٠,٠٣٦	٢,١١٠-	٠,٠٦٨-	ASIZE × ACE
٠,٠٠١	٣,٢٨٥-	٠,٣٥٦-	٠,٠٠١	٣,٤٩٦-	٦٨,٠٥٠-	٠,٠٠١	٣,٣٠٧-	٠,٣٥٨-	التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (ASPC)
٠,٠٢٧	٢,٠٩٣	٠,٢٧٩	٠,٠٢٦	٢,٢٣٢	٥٣,٤٧١	٠,٠٣٥	٢,١١٦	٠,٢٨٢	ASPC × ACE
%١٦,١			%١٥,٩			%١٦,١			R ² المعدلة
٧,٣٦٨			٧,٣٠٤			٧,٣٥٩			إحصائية F
٠,٠٠٠			٠,٠٠٠			٠,٠٠٠			معنوية النموذج

٥-٣ الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

هدف البحث إلى دراسة تأثير فعالية لجنة المراجعة كإحدى الآليات الداخلية للحكومة على فترة إصدار تقرير المراجعة، وكذلك تأثير مجموعة من المتغيرات المعدلة المرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركة محل المراجعة، والمرتبطة بخصائص مكتب المراجعة على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة. ولذلك قام الباحث باستعراض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة، وقد خلص الباحث في الشق النظري من البحث إلى:-

- اهتمام الجهات التنظيمية في العديد من دول العالم بتحديد فترة زمنية يجب أن تقوم الشركات خلالها بنشر قوائمها المالية حتى تحافظ على منفعة المعلومات الواردة بتلك القوائم وتكون مفيدة للمستخدمين، كما أن توقيت نشر القوائم المالية يرتبط بتوقيت إصدار تقرير المراجعة، وكلما زادت فترة إصدار تقرير المراجعة كلما تأخر نشر القوائم المالية مما يؤثر سلباً على قرارات المستثمرين.

- أن لجنة المراجعة هي لجنة فرعية من مجلس الإدارة ويتم تشكيلها من المديرين غير التنفيذيين والمستقلين، أو من خارج الشركة على أن يكون من بينهم عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم معرفة ودراية بالأمر المالية والمحاسبية، وتلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً في الإشراف على إعداد القوائم المالية، ومتابعة نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، والإشراف على عمل المراجع الداخلي والخارجي.

- يمكن للجنة المراجعة أن تعزز من جودة المعلومات بشكل مباشر من خلال الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، وبشكل غير مباشر من خلال الإشراف على الرقابة الداخلية ومتابعة مراقب الحسابات. ومن المتوقع أن زيادة فعالية لجنة المراجعة تنعكس على تحسين توقيت إصدار تقرير المراجعة

- وجود تباين بين نتائج الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الخصائص التشغيلية للشركة وكذلك خصائص مكتب المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة نتيجة لاختلاف البيئات التي أجريت فيها وكذلك لاختلاف فترة القياس، وتوقع الباحث أن تؤثر تلك المتغيرات على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة.

ولاختبار فروض البحث قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ١٠٠ شركة غير مالية من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، وقد توصل الباحث في الشق التطبيقي من البحث إلى النتائج التالية:-

- يوجد تأثير عكسي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث تلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية للشركة، والتي تنعكس في تخفيض الاختبارات التي يقوم بها مراقب الحسابات لانخفاض خطر الرقابة بما يؤدي إلى تخفيض الوقت اللازم للانتهاء من أعمال المراجعة، وبالتالي انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة مما يعني قبول فرض الدراسة الأول.

- لا يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، أما بالنسبة للتفاعل بين حجم الشركة وفعالية لجنة المراجعة له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، مما يعني قبول فرض الدراسة الثاني بأن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة يختلف باختلاف حجم الشركة.

- يوجد تأثير عكسي ومعنوي لدرجة ربحية الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، أما بالنسبة التفاعل بين درجة ربحية الشركة وفعالية لجنة المراجعة فليس له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة مما يعني عدم قبول فرض الدراسة الثالث وبالتالي فإن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة لا يختلف باختلاف درجة ربحية الشركة.

- يوجد تأثير طردي ومعنوي لحجم مكتب المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، كما أن التفاعل بين حجم مكتب المراجعة وفعالية لجنة المراجعة له تأثير معنوي أيضاً على فترة إصدار تقرير المراجعة مما يعني قبول فرض الدراسة الرابع بأن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة يختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة.

- يوجد تأثير عكسي ومعنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة، كما أن التفاعل بين درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفعالية لجنة المراجعة له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة مما يعني قبول فرض الدراسة الخامس بأن التأثير العكسي لفعالية لجنة المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة يختلف باختلاف درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

- بالنسبة لتنوع عمليات الشركة وأثره على علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة، فقد قام الباحث بإجراء تحليل إضافي بإدخال متغير تنوع عمليات الشركة كمتغير مُعدل لعلاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة أما المتغيرات المُعدلة المعنوية في التحليل الأساسي فقد تم معالجتها في نموذج التحليل الإضافي على أنها متغيرات رقابية، وتوصل إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لتنوع عمليات الشركة من خلال مؤشر وجود عمليات تصدير في الشركة على فترة إصدار تقرير المراجعة، كما أن التفاعل بين درجة تنوع عمليات الشركة وفعالية لجنة المراجعة ليس له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة.

- بالنسبة لتحليل حساسية، حيث تم استخدام مقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة، ومقياس بديل لفعالية لجنة المراجعة، وتم إعادة تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وكانت النتائج متطابقة إلى حد كبير مع النموذج الأساسي.

وفي ضوء ما قام الباحث بعرضه في الجزء النظري من هذا البحث، وما توصل إليه من نتائج في الجزء التطبيقي يوصي الباحث بالآتي:-

- يجب على الجهات المعنية زيادة الاهتمام بلجان المراجعة وخاصة تشكيل اللجنة والتأكيد على استقلال أعضائها وضرورة أن يكون للجنة المراجعة لائحة عمل تحدد نطاق عملها ومسئولياتها واختصاصاتها بما يتماشى مع القوانين والتعليمات الرقابية، وتشديد العقوبات على الشركات التي تخالف القواعد المتعلقة بلجان المراجعة.

- يجب تخفيض الفترة المسموح بها لإصدار القوائم المالية من ٩٠ يوم إلى ٧٥ يوم، حيث وجد الباحث أن متوسط فترة إصدار القوائم المالية في السوق المصرية يبلغ ٧٣ يوم، حتى يتم زيادة وقتية معلومات القوائم المالية، ومن ثم زيادة منفعة تلك المعلومات.

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية باتخاذ الإجراءات الرادعة للشركات التي لم تلتزم بالحد الأقصى المسموح به لإصدار القوائم المالية، وذلك لضمان توفير المعلومات في الوقت المناسب.

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة المصرية بعقد برامج تدريبية وورش عمل لمديري الإدارات المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية لتوعيتهم بأهمية توقيت الإفصاح، بهدف زيادة منفعة المعلومات وتحقيق الشفافية وحماية المستثمرين.

- وبالنسبة لمجالات البحث المقترحة، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً في المجالات التالية:-
- دراسة العلاقة بين فترة إصدار تقرير المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية.
 - دراسة تأثير تفعيل آليات الحوكمة على توقيت إصدار تقرير المراجعة.
 - دراسة تأثير فترة إصدار تقرير المراجعة على كفاءة قرارات الاستثمار.
 - العوامل المؤثرة في فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
 - تكرار نفس الدراسة الحالية ولكن باستخدام متغيرات أخرى للخصائص التشغيلية للشركة ومتغيرات أخرى لخصائص مكتب المراجعة.

المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

إبراهيم، احمد كمال مطاوع (٢٠١٩). أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٣ (٢): ١-٤٣*.

الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦) . مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية، الإصدار الثالث.

الشعراوي، حسام حسن محمود (٢٠١٨). أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، ٤٦٥-٥٠٤*.

الصيرفي، أسماء أحمد (٢٠١٧). نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة. *مجلة المحاسبة والمراجعة - جامعة بني سويف، ٥ (٢) : ٢٩٩-٣٤٢*.

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية.

دليل عمل لجان المراجعة (٢٠٠٨). مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية.

سعودي، سامح محمد لطفي (٢٠١٦) أثر خصائص جودة لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية "دراسة تطبيقية" *مجلة المحاسبة والمراجعة - جامعة بني سويف، ٤ (١) : ٤٣-٨٦*.

سلامة، إيمان محمد السعيد (٢٠١٨). أثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاساتها على توقيت إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على

الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٢ (٣) : ٥٠٤ - ٥٦٧.*

سليم، أيمن عطوة عزازي (٢٠١٩). مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية : دراسة اختباريه على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٣ (١) : ٢٣٣ - ٢٨٩.*

صالح، أحمد السيد إبراهيم (٢٠١٧). أثر المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة على جودة قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية. *رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.*

صالح، أبو الحمد مصطفى (٢٠١٧). محددات تأخير الإفصاح عن التقارير المالية السنوية وأثره على منفعتها في اتخاذ القرارات في البيئة المصرية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة سوهاج، ٣١(٤) : ٣-٣٩.*

عوض، أمال محمد محمد (٢٠٠٦). قياس أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري. *المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، ٣٠(١) : ١٧١-٢٣٧.*

قواعد قيد وشطب الأوراق المالية (٢٠٢٠). الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية.

محمد، سامي حسن علي (٢٠١٦). إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجع بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٠ (١) : ٣٠٣ - ٣٥٢.*

منصور، محمد السيد (٢٠١٨). أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٢٢ (٢) : ٩٨٤ - ١٠٣٩.*

المواقع الالكترونية

- موقع مباشر <https://www.mubasher.info/countries/eg>
- موقع البورصة المصرية <http://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>
- هيئة السوق المالية السعودية <https://cma.org.sa>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdillah, M. R., Mardijuwono, A. W., and Habiburrochman, H. (2019). The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. *Asian Journal of Accounting Research*, 4(1), 129-144.
- Abernathy, J., Beyer, B., Masli, A. and Stefaniak, C. (2014). The association between characteristics of audit committee accounting experts, audit committee chairs, and financial reporting timeliness. *Advances in Accounting*. Incorporating Advances in International Accounting, 30, 283-297.
- Afify, H. A. E. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt. *Journal of Applied Accounting Research*, 10(1), 65-86.
- Akinleye, G. T., A., and Aduwo, O. (2019). Effect of audit committee characteristics on the timeliness of financial reporting in Nigeria. *Journal of Economics, Management and Trade*, 1-10.
- Al-Ajmi, J. (2008). Audit and reporting delays: Evidence from an emerging market. *Advances in Accounting*, 24(2), 217-226.
- Albhoor, A. and Khamees, B. (2016). Audit report lag, audit tenure and auditor industry specialization: empirical evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 12(2), 459-479.

- Aljaaidi, K. S., Oilier W. K., and Bagulaidah, G. S. (2019). Audit committee activity and audit reporting lag in Saudi Arabia. *Accounting Thought*, Ain Shams University: 23(3), 206-221.
- Al-Musali, M. A., Qeshta, M. H., Al-Attafi, M. A., and AlEbel, A. M. (2019). Ownership structure and audit committee effectiveness: evidence from top GCC capitalized firms. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 12 (3), 407-425.
- Almuzaiqer, M. A., Ahmad, M., and Abdul Hamid, F. (2018). Timeliness of financial reporting and audit committee effectiveness: evidence from UAE. *UNIMAS Review of Accounting and Finance*, 1(1), 99-112.
- Azubike, J. U. B., Aggreh, M. (2014). Corporate governance and audit delay in Nigerian quoted companies. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 2(10), pp. 22-33.
- Badawy, H. and Aly, A. (2018). The Impact of auditor industry specialization, type of auditor and audit opinion on ARL: The case of Egypt. *International Journal of Accounting Research*, 6(2), 1-8.
- Bedard, J., and Gendron, Y. (2010). Strengthening the financial reporting system: Can audit committees deliver?. *International Journal of Auditing*, 14(2), 174-210.
- Bedard, J., Chtourou, S. M., and Courteau, L. (2004). The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(2), 13-35.
- Carcello, J., Hollingsworth, C., Klein, A., and Neal, T. (2006). Audit committee financial expertise, competing corporate governance mechanisms and earnings management. *Working Paper* https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=887512.

- Chukwu, G. J., and Nwabochi, N. (2019). Audit committee characteristics and timeliness of corporate financial reporting in the Nigerian insurance industry. *International Journal of Managerial Studies and Research*, 7(4), 86-95.
- Collier, P. and Gregory, A. (1999), Audit committee activity and agency costs. *Journal of Accounting and Public Policy*, 18 (4/5), 311-332.
- DeZoort, T., Hermanson, D., Archambeault, D. and Reed, S. (2002). Audit committee effectiveness: a synthesis of the empirical audit committee literature. *Journal of Accounting Literature*, 21, 38-75.
- Diana, P. (2018). Internal and external determinants of audit delay: Evidence from Indonesian manufacturing companies. *Accounting and Finance Review*, 3(1), 16-25.
- Fama, E. F. (1980). Agency problems and the theory of the firm. *Journal of Political Economy*, 88(2), 228-307.
- Financial Accounting Standards Board (2010). *Conceptual framework for financial reporting*. [http://www.fasb.org/resources /ccurl/515/412/Concepts%20Statement%20No%208.pdf](http://www.fasb.org/resources/ccurl/515/412/Concepts%20Statement%20No%208.pdf)
- Firnanti, F., and Karmudiandri, A. (2020). Corporate governance and financial ratios effect on audit report lag. *Accounting and Finance Review*, 5(1), 28-37.
- GallegoÁlvarez, I., and Quina-Custodio, I. A. (2016). Disclosure of corporate social responsibility information and explanatory factors. *Online Information Review*, 40(2), 1-30.
- Ghafran, C., and Yasmin, S. (2018). Audit committee chair and financial reporting timeliness: A focus on financial, experiential and monitoring expertise. *International Journal of Auditing*, 22(1), 13-24.

- Gul, F. A., Fung, S. Y. T., and Jaggi, B. (2009). Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors industry expertise. *Journal of Accounting and Economics*, 47, 265–287.
- Habbash, M. (2013). Earn-ings management, audit committee effectiveness and the role of block holders ownership: Evidence from UK large firms. *International Journal of Business Governance and Ethics*, 8(2), 155–180.
- Habib, A., and Bhuiyan, B. (2011). Audit firm industry specialization and the audit report lag. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 20, 32–44.
- Hasballah, H. S., and Ilyas, F. (2019). The substitution role of audit committee effectiveness and audit quality in explaining audit report lag. *Accounting and Finance Review*, 4(1), 28–37.
- Hillman, A.J. and Dalziel, T. (2003). Boards of directors and firm performance: integrating agency and resource dependence perspectives. *Academy of Management Review*, 28 (3), 383–396.
- Ika, S. R., and Ghazali, N. A. M. (2012). Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence. *Managerial Aud-iting Journal*, 27(4), 403–424.
- International Accounting Standards Board (2018). *Conceptual framework for financial reporting*. <https://www.ifrs.org/-/media /project/conceptual-framework/fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary.pdf>
- Jensen, H.L. and Tang, R.Y.W. (1993). Audits of collective bargaining. *The Internal Auditor*, 50 (2), 37–42.
- Juwita, R., Sutrisno, T., and Hariadi, B. (2020). Influence of audit committee and internal audit on audit report lag: Size of public accounting

- firm as a moderating variable. *International Journal of Research in Business and Social Science*, 9(1), 137-142.
- Kaaroud, M. A., Ariffin, N. M., and Ahmad, M. (2020). The extent of audit report lag and governance mechanisms: Evidence from Islamic banking institutions in Malaysia. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 11(1), 70-89.
- Kent, P., Routledge, J., and Stewart, J. (2010). Innate and discretionary accruals quality and corporate governance. *Accounting and Finance*, 50(1), 171-195.
- Leventis, S., Weetman, P., and Caramanis, C. (2005). Determinants of audit report lag: some evidence from the Athens Stock Exchange. *International Journal of Auditing*, 9(1), 45-58.
- Muhammad, M. I. (2020). Effects of auditor attributes on audit reporting lag: empirical evidence from Nigerian service firms. *Asian Journal of Empirical Research*, 10(4), 127-136.
- Neal, T. and Riley, R. J. (2004). Auditor industry specialist research design. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 23 (2), 169-177.
- Nelson, S. P., and Shukeri, S. N. (2011). Corporate governance and audit report timeliness: evidence from Malaysia. *Research in Accounting in Emerging Economies*, 1(11), 109-127.
- Odjaremu, G. O., and Jeroh, E. (2019). Audit committee attributes and the reporting timeliness of listed Nigerian firms. *Trends Economics and Management*, 13(34), 83-95.
- Oussii, A. A., and Taktak, N. B. (2018). Audit committee effectiveness and financial reporting timeliness: The case of Tunisian listed com-

- panies. *African Journal of Economic and Management Studies*, 9(1), 34-55.
- Owusu-Ansah, S., and Leventis, S. (2006). Timeliness of corporate annual financial reporting in Greece, *European Accounting Review*, 15(2), 273-287.
- Pradipta, A., and Zalukhu, A. G. (2020). Audit report lag: Specialized auditor and corporate governance, *Global Journal of Business and Social Science Review*, 8(1), 41-48.
- Puasa, S., Salleh, M. F. M., and Ahmad, A. (2014). Audit committee and timeliness of financial reporting: Malaysian public listed companies, *Middle-East Journal of Scientific Research*, 22(2), 162-175.
- Putra, R., Sutrisno, T., and Endang, M. (2017). Audit committee, contingency factors, and audit report lag: Evidence from Mining Company in Indonesian stock exchange, *Research Journal of Finance and Accounting*, 8(10), 1-9.
- Raweh, N. A. M., Kamardin, H., and Malik, M. (2019). Audit committee characteristics and audit report lag: Evidence from Oman. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 9(1), 152-169.
- Samaha, K., and Khelif, H. (2017). Audit related attributes, regulatory reforms and timely disclosure. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 15(2), 158-179.
- Sari, W. O. I., Subroto, B., and Ghofar, A. (2019). Corporate governance mechanisms and audit report lag moderated by audit complexity. *International Journal of Research in Business and Social Science*, 8(6), 256-261.

- Sharma, V., Naiker, V., and Lee, B. (2009). Determinants of audit committee meeting frequency: Evidence from a voluntary governance system. *Accounting Horizons*, 23(3), 245-263.
- Shofiyah, L., and Suryani, A. W. (2020). Audit report lag and its determinants. *KnE Social Sciences, 3rd International Research Conference on Economics and Business*, 202-221.
- Solomon, L., Shields, M. and Whittington, O. (1999). What do industry specialist auditors know?. *Journal of Accounting Research*, 37 (1) , 191-208.
- Sultana, N., Singh, H., and Van der Zahn, J. L. M. (2015). Audit committee characteristics and audit report lag. *International Journal of Auditing*, 19(2), 72-87.
- Turel, A. G. (2010). Timeliness of financial reporting in emerging capital markets: Evidence from Turkey. *European Financial and Accounting Journal*, 5(3-4), 113-133.
- Turley, S. and Zaman, M. (2007). Audit committee effectiveness, informal processes and behavioral effects. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 20 (5), 765-788.
- Vera-Munoz, S. C. (2005). Corporate governance reforms: Redefined expectations of audit committee responsibilities and effectiveness. *Journal of Business Ethics*, 62(2), 115-127.
- Viet, H. T., Hung, D. N., and Thanh, N. T. (2018). The study of factors affecting the timeliness of financial reports: The experiments on listed companies in Vietnam. *Asian Economic and Financial Review*, 8(2), 294-307.

Yuliusman, W. E. P., Gowon, M., and Dahmiri, N. I. (2020). Determinant factors audit delay: Evidence from Indonesia. *International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE)*, 8 (6), 1088-1095.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

شركات عينة الدراسة مصنفة وفقاً للقطاعات

قطاع الموارد الأساسية

١. اسيك للتعدين	٥. العز الدخيلة
٢. الألومنيوم العربية	٦. مصر الوطنية للصلب
٣. الحديد والصلب المصرية	٧. مصر للألومنيوم
٤. العامة للورق - راكتا	

قطاع الرعاية الصحية والأدوية

١. الإسكندرية للأدوية	٥. النيل للأدوية والصناعات الكيماوية
٢. الإسكندرية للخدمات الطبية	٦. سبأ للأدوية
٣. العربية للأدوية	٧. ممفيس للأدوية
٤. المصرية الدولية للصناعات الدوائية	٨. مينا فارم

قطاع العقارات

١. الإسماعيلية الجديدة للتطوير	٩. المصريين للإسكان والتنمية
٢. الشمس للإسكان والتعمير	١٠. بالم هيلز
٣. العالمية للاستثمار والتنمية	١١. مجموعة بورتو القابضة
٤. العبور للاستثمار العقاري	١٢. مجموعة طلعت مصطفى
٥. العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	١٣. مدينة نصر للإسكان
٦. القاهرة للإسكان والتعمير	١٤. مصر الجديدة للإسكان والتعمير
٧. المتحدة للإسكان والتعمير	١٥. مينا للاستثمار السياحي
٨. المجموعة العقارية المصرية	

قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات

١. الإسكندرية لتداول الحاويات	٨. الكابلات الكهربائية المصرية
٢. الأهرام للطباعة والتغليف	٩. المصرية لخدمات النقل والتجارة
٣. السويدي الكتريك	١٠. الصناعات الهندسية والمعمارية للإنشاء والتعمير
٤. السويس للأكياس	١١. جي بي اوتو
٥. الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	١٢. دلتا للطباعة والتغليف
٦. الشروق الحديثة للطباعة	١٣. يونيفرسال للطباعة والتغليف
٧. العربية الصناعية الهندسية	

قطاع التشييد والبناء

١. اسمنت سيناء	٨. العربية للخزف
٢. اكرو مصر للسقالات والشدات المعدنية	٩. العز للسيراميك والبورسيلين
٣. الإسكندرية للاسمنت	١٠. النصر للأعمال المدنية
٤. الحيزة العامة للمقاولات	١١. جنوب الوادي للاسمنت
٥. السويس للاسمنت	١٢. دلتا للإنشاء والتعمير
٦. الصعيد العامة للمقاولات	١٣. ليسيكو مصر
٧. العربية للاسمنت	١٤. مصر بني سويف للاسمنت

قطاع الأغذية والمشروبات

١. أجواء للصناعات الغذائية	٩. الوطنية لمنتجات الذرة
٢. الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	١٠. ابيدنا للمنتجات الغذائية
٣. الدولية للمحاصيل الزراعية	١١. شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي
٤. الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	١٢. عبور لاند للصناعات الغذائية
٥. الشرقية الوطنية للأمن الغذائي	١٣. الإسماعيلية مصر للدواجن
٦. الصناعات الغذائية العربية	١٤. مطاحن شرق الدلتا
٧. العربية لمنتجات الألبان	١٥. مطاحن مصر الوسطى
٨. المنصورة للدواجن	١٦. مطاحن ومخابز الإسكندرية

قطاع السياحة والترفيه

١. الشمس بيراميدز للفنادق والمنشآت السياحية	٦. رمكو لإنشاء القرى السياحية
٢. المصرية للمشروعات السياحية العالمية	٧. رواد للسياحة
٣. المصرية للمنتجات السياحية	٨. شارم دريمرز
٤. اوراسكوم للتنمية مصر	٩. عبر المحيطات للسياحة
٥. بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	١٠. مرسى مرسى علم

قطاع الكيماويات

١. أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	٥. سيدي كرير للبتروكيماويات
٢. الصناعات الكيماوية المصرية	٦. كفر الزيات للمبيدات
٣. المالية والصناعية المصرية	٧. مصر لإنتاج الأسمدة
٤. سماد مصر	٨. مصر لصناعة الكيماويات

قطاع منتجات منزلية وشخصية

١. الإسكندرية للغزل والنسيج	٦. النصر للملابس الجاهزة
٢. الشركة الشرقية "بيسترن كومباني"	٧. النيل لحليج الأقطان
٣. العامة لمنتجات الخزف والصيني	٨. جولدن تكس
٤. العربية وبلغارا للغزل والنسيج	٩. دايس للملابس الجاهزة
٥. النساجون الشرقيون	

ملحق رقم (٢)

نتائج التحليل الإحصائي

الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ARL	300	31.0000	169.0000	72.953333	20.8281186
ACE	300	.0000	1.0000	.550000	.4983250
SIZE	300	.0000	1.0000	.483333	.5005571
ROA	300	-.3763	.4828	.046868	.1056129
ASIZE	300	.0000	1.0000	.623333	.4853598
ASPC	300	.0450	.5000	.174118	.1220419
Valid N (listwise)	300				

التحليل الأساسي

النموذج الأول (نموذج الانحدار الخطي البسيط)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.166 ^a	.027	.024	20.5745491

a. Predictors: (Constant), ACE

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3562.350	1	3562.350	8.415	.004 ^b
Residual	126146.997	298	423.312		
Total	129709.347	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), ACE

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	76.763	1.771		43.350	.000
ACE	-6.927-	2.388	-.166-	-2.901-	.004

النموذج الثاني (نموذج الانحدار الخطي المتعدد)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.429 ^a	.184	.159	19.1002111

a. Predictors: (Constant), ASPC*ACE, ROA, SIZE, ASIZE, ACE, SIZE*ACE, ROA*ACE, ASPC, ASIZE*ACE

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	23912.108	9	2656.901	7.283	.000 ^b
Residual	105797.238	290	364.818		
Total	129709.347	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), ASPC*ACE, ROA, SIZE, ASIZE, ACE, SIZE*ACE, ROA*ACE, ASPC, ASIZE*ACE

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	77.820	3.208		24.259	.000		
ACE	-9.627-	4.478	-.230-	-2.150-	.032	.245	4.082
SIZE	-2.052-	3.446	-.049-	-.595-	.552	.410	2.439
SIZE*ACE	11.397	4.733	.246	2.408	.017	.269	3.713
ROA	-52.534-	18.510	-.266-	-2.838-	.005	.319	3.132
ROA*ACE	6.170	23.041	.027	.268	.789	.283	3.534
ASIZE	20.146	4.012	.469	5.021	.000	.322	3.108
ASIZE*ACE	-16.490-	5.790	-.382-	-2.848-	.005	.156	6.402
ASPC	-68.292-	19.446	-.400-	-3.512-	.001	.217	4.616
ASPC*ACE	53.926	23.987	.361	2.248	.025	.109	9.155

التحليل الإضافي (إدخال الصادرات)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.381a	.145	.127	19.4559773

a. Predictors: (Constant), EXPORT*ACE, ROA, ASIZE, ACE, ASPC, EXPORT

ANOVAa

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	18798.576	6	3133.096	8.277	.000b
1 Residual	110910.770	293	378.535		
Total	129709.347	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), EXPORT*ACE, ROA, ASIZE, ACE, ASPC, EXPORT

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	76.982	2.713		28.378	.000		
ACE	-6.289-	3.136	-.150-	-2.006-	.046	.519	1.928
ROA	-51.635-	10.948	-.262-	-4.717-	.000	.947	1.056
ASIZE	13.461	2.832	.314	4.753	.000	.670	1.493
ASPC	-39.418-	11.361	-.231-	-3.470-	.001	.659	1.519
EXPORT	-1.123-	3.400	-.027-	-.330-	.741	.437	2.288
EXPORT*ACE	3.021	4.615	.066	.655	.513	.290	3.452

a. Dependent Variable: ARL

تحليل الحساسية : مقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة

النموذج الأول (نموذج الانحدار الخطي البسيط)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.178a	.032	.028	.1142810

a. Predictors: (Constant), ACE

ANOVAa

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	.128	1	.128	9.766	.002b
	Residual	3.892	298	.013		
	Total	4.019	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), ACE

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.870	.010		190.120	.000
	ACE	-.041-	.013	-.178-	-3.125-	.002

a. Dependent Variable: ARL

النموذج الثاني (نموذج الانحدار الخطي المتعدد)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.431a	.186	.161	.1062231

a. Predictors: (Constant), ASPC*ACE, ROA, SIZE, ASIZE, ACE, SIZE*ACE, ROA*ACE, ASPC, ASIZE*ACE

ANOVAa

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	.747	9	.083	7.359	.000b
	Residual	3.272	290	.011		
	Total	4.019	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), ASPC*ACE, ROA, SIZE, ASIZE, ACE, SIZE*ACE, ROA*ACE, ASPC, ASIZE*ACE

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	1.876	.018		105.143	.000		
ACE	-.066-	.025	-.284-	-2.650-	.008	.245	4.082
SIZE	-.013-	.019	-.056-	-.679-	.498	.410	2.439
SIZE*ACE	.062	.026	.240	2.353	.019	.269	3.713
ROA	-.261-	.103	-.238-	-2.533-	.012	.319	3.132
ROA*ACE	-.024-	.128	-.018-	-.185-	.853	.283	3.534
ASIZE	.106	.022	.444	4.751	.000	.322	3.108
ASIZE*ACE	-.068-	.032	-.283-	-2.110-	.036	.156	6.402
ASPC	-.358-	.108	-.376-	-3.307-	.001	.217	4.616
ASPC*ACE	.282	.133	.339	2.116	.035	.109	9.155

a. Dependent Variable: ARL

تحليل الحساسية : مقياس بديل لفعالية لجنة المراجعة

النموذج الأول (نموذج الانحدار الخطي البسيط)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.164a	.027	.024	20.5794535

a. Predictors: (Constant), ACE

ANOVAa

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3502.203	1	3502.203	8.269	.004b
	Residual	126207.144	298	423.514		
	Total	129709.347	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), ACE

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	76.782	1.784		43.028	.000
ACE	-6.878-	2.392	-.164-	-2.876-	.004

a. Dependent Variable: ARL

النموذج الثاني (نموذج الانحدار الخطي المتعدد)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.430a	.185	.159	19.0949898

a. Predictors: (Constant), ASPC*ACE, ROA, SIZE, ASIZE, ACE, ROA*ACE, SIZE*ACE, ASPC, ASIZE*ACE

ANOVAa

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	23969.942	9	2663.327	7.304	.000b
1 Residual	105739.404	290	364.619		
Total	129709.347	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), ASPC*ACE, ROA, SIZE, ASIZE, ACE, ROA*ACE, SIZE*ACE, ASPC, ASIZE*ACE

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	77.728	3.208		24.231	.000		
ACE	-9.499-	4.476	-.227-	-2.122-	.035	.246	4.068
SIZE	-1.801-	3.465	-.043-	-.520-	.604	.405	2.468
SIZE*ACE	11.093	4.739	.241	2.341	.020	.265	3.778
ROA	-52.625-	18.507	-.267-	-2.844-	.005	.319	3.133
ROA*ACE	6.226	23.008	.027	.271	.787	.284	3.524
ASIZE	20.285	4.026	.473	5.039	.000	.319	3.131
ASIZE*ACE	-16.617-	5.785	-.387-	-2.873-	.004	.155	6.441
ASPC	-68.050-	19.464	-.399-	-3.496-	.001	.216	4.627
ASPC*ACE	53.471	23.957	.357	2.232	.026	.110	9.107

a. Dependent Variable: ARL

تحليل الحساسية : مقياس بديل لفترة إصدار تقرير المراجعة ولفعالية

النموذج الأول (نموذج الانحدار الخطي البسيط)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.176a	.031	.028	.1143212

a. Predictors: (Constant), ACE

ANOVAa

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.125	1	.125	9.550	.002b
1 Residual	3.895	298	.013		
Total	4.019	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), ACE

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.870	.010		188.646	.000
1 ACE	-.041-	.013	-.176-	-3.090-	.002

a. Dependent Variable: ARL

النموذج الثاني (نموذج الانحدار الخطي المتعدد)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.431a	.186	.161	.1062105

a. Predictors: (Constant), ASPC*ACE, ROA, SIZE, ASIZE, ACE, ROA*ACE, SIZE*ACE, ASPC, ASIZE*ACE

ANOVAa

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.748	9	.083	7.368	.000b
1 Residual	3.271	290	.011		
Total	4.019	299			

a. Dependent Variable: ARL

b. Predictors: (Constant), ASPC*ACE, ROA, SIZE, ASIZE, ACE, ROA*ACE, SIZE*ACE, ASPC, ASIZE*ACE

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF	
1	(Constant)	1.875	.018		105.101	.000		
	ACE	-.065-	.025	-.280-	-2.621-	.009	.246	4.068
	SIZE	-.012-	.019	-.051-	-.612-	.541	.405	2.468
	SIZE*ACE	.060	.026	.236	2.293	.023	.265	3.778
	ROA	-.261-	.103	-.238-	-2.536-	.012	.319	3.133
	ROA*ACE	-.024-	.128	-.018-	-.186-	.853	.284	3.524
	ASIZE	.107	.022	.446	4.760	.000	.319	3.131
	ASIZE*ACE	-.068-	.032	-.286-	-2.126-	.034	.155	6.441
	ASPC	-.356-	.108	-.374-	-3.285-	.001	.216	4.627
	ASPC*ACE	.279	.133	.335	2.093	.037	.110	9.107

a. Dependent Variable: ARL

